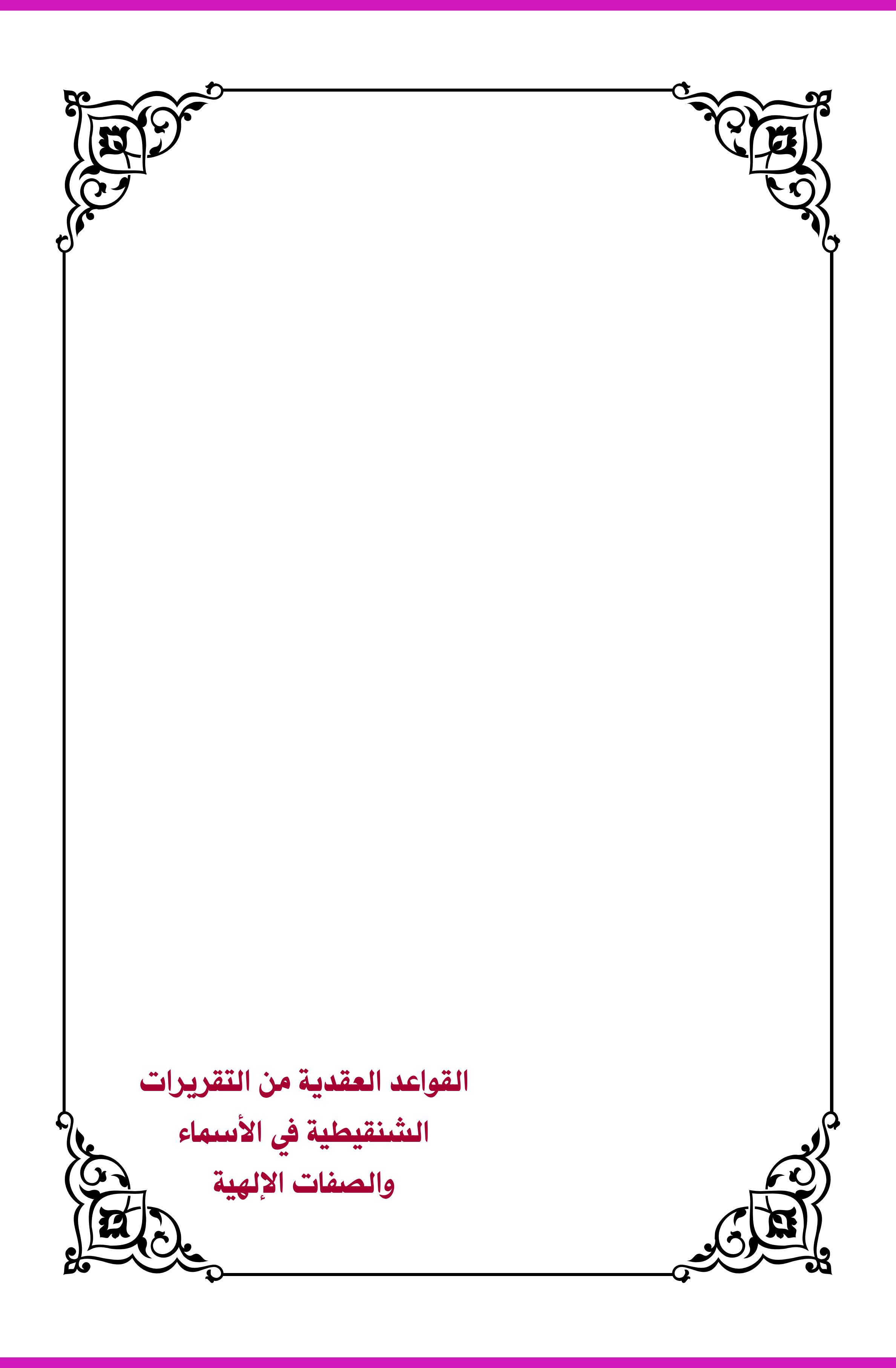
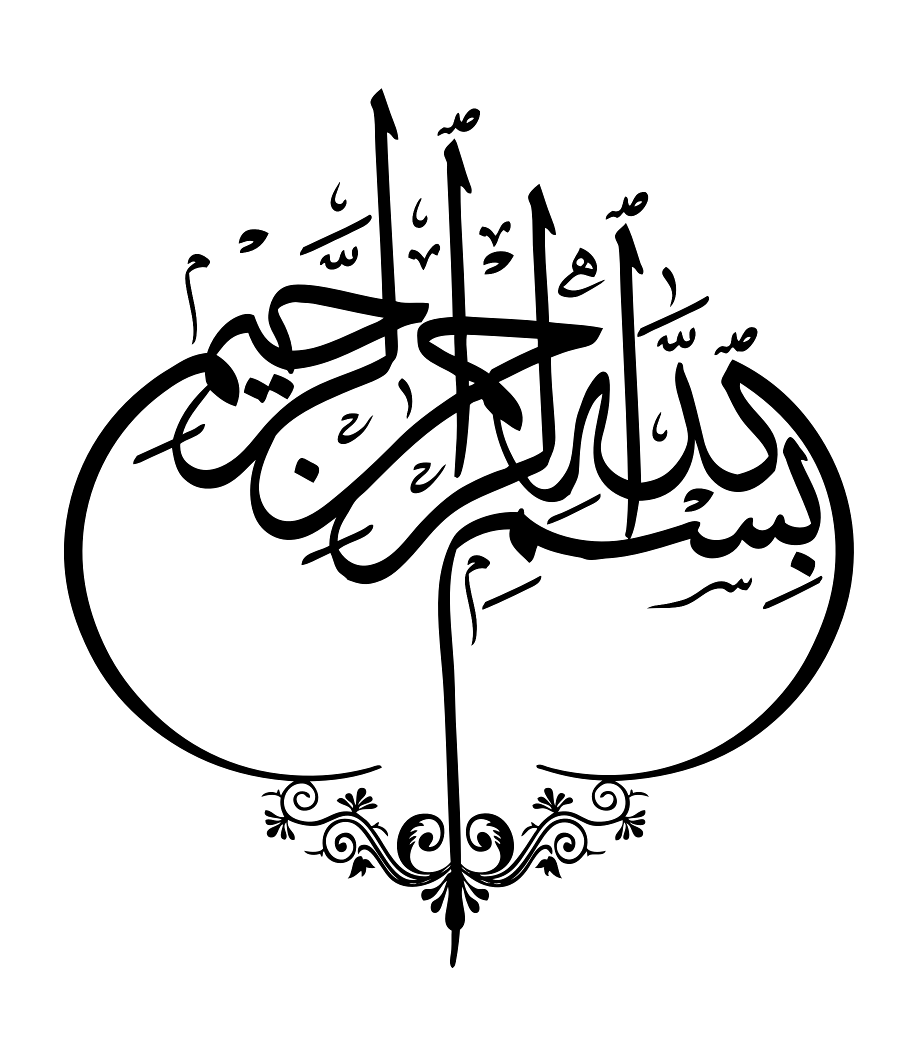


القواعد العقدية من التقريرات الشنقيطية في الأسماء والصفات الإلهية


بسم الله الرحمن الرحيم



لفضيلة الشيخ

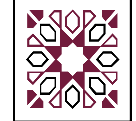
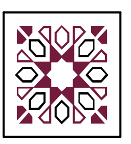
د./ عبد العزيز بن ريّس الريّس

وفقه الله تعالى





تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

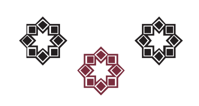



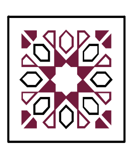
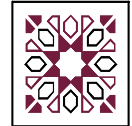
قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . أما بعد:

فقد اطلعت على تفريغ لدورة علمية في شرح رسالة: (الأسماء والصفات نقلًا وعقلًا) للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، وقد استللت منها -بفضل الله- ستًا وعشرين قاعدة ثم قام بعض الإخوة بإعداده ووضعوا له فهرسًا، وأسميته: (القواعد العقدية من التقريرات الشنقيطية في الأسماء والصفات الإلهية)

۞ أسأل الله أن ينفع به عباده، وأن يتقبله برحمته وهو أرحم الراحمين.

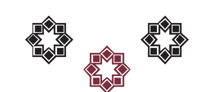
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

د. عبد العزيز بن ريّس الريّس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

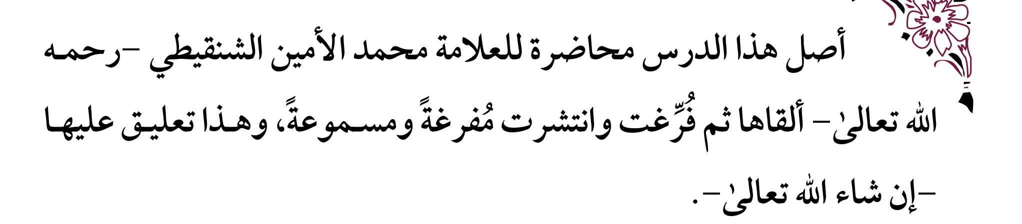
@dr_alraies

٧/ ٨/ ١٤٤١هـ





مقدمة



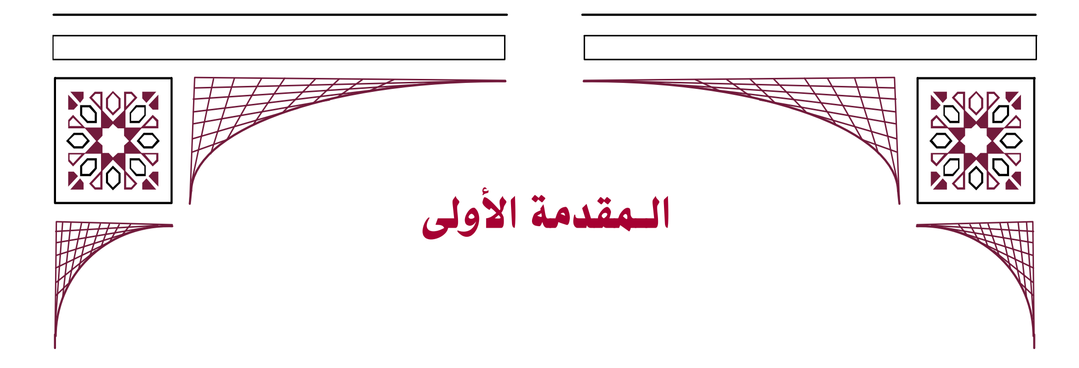
أصل هذا الدرس محاضرة للعلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- ألقاها ثم فُرِّغت وانتشرت مُفرغةً ومسموعةً، وهذا تعليق عليها -إن شاء الله تعالىٰ-.

وهذه المحاضرة تتعلق بأسماء الله وصفاته، واسم المحاضرة: (الأسماء والصفات نقلًا وعقلًا).

ومحمد الأمين الشنقيطي معروف بعلمه، ومن أشهر كتبه ومؤلفاته: «أضواء البيان» وله رسائل وفتاوىٰ وإجابات مفيدة للغاية -رحمه الله تعالىٰ- بل لعله أعلم من جاء من بلاد شنقيط في هذه العصور المتأخرة إلىٰ بلاد التوحيد والسنة السعودية -أعزها الله بالتوحيد والسنة وجميع بلاد المسلمين-.

وقبل البدء بالتعليق علىٰ هذه الرسالة المباركة أقدم بمقدمات:





المقدمة الأولى

أهم ما ينبغي أن يُدرس وأن يُتعلم هو علم التوحيد، ومن علم التوحيد الأسماء والصفات، وقد كثُر كلام السلف في توحيد الأسماء والصفات لسببٍ ذكره ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» قال: لأن المخالفين كثير في زمانهم فكثُر كلامهم في هذا، بخلاف توحيد الألوهية، فإن المخالفين لم يظهروا في وقت السلف بهذه الكثرة، لذا لم يكن كلامهم كثيرًا في توحيد الألوهية والربوبية.

أما بعد ذلك ومع غربة الإسلام، فكثُرت المخالفة حتىٰ في توحيد الألوهية بل وحتىٰ في توحيد الربوبية، وألَّف أئمة الإسلام مؤلفات في ذلك وكتبوا كتابات مفيدة، ومن أبرز من كتب في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- وتلميذه ابن القيم وابن رجب، إلىٰ شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة النجدية، ومَن ناصر هذه الدعوة، رحم الله جميع علماء الإسلام برحمته وهو أرحم الراحمين.

فالمقصود أن هذه الرسالة في توحيد الأسماء والصفات، والخلاف فيها قديم منذ أن خرج الجعد بن درهم وتبعه تلميذه الجهم بن صفوان، والخلاف اشتد في هذا الباب، ثم اشتهرت بالمخالفة المعتزلةُ، فقام السلف قومتهم الشديدة تجاه

المعتزلة، حتىٰ ضعفت المعتزلة لشدة السلف تجاههم، لكن حدث بعد ذلك طائفة هي في الظاهر علىٰ طريقة أهل السنة، وفي الواقع والحقيقة هم ما بين معتزلة وجهمية، فاغتر بهم كثيرون، وهؤلاء هم الأشاعرة.

وبسبب مذهب الأشاعرة في باب الاعتقاد راج مذهب تأويل الصفات في صفوف أهل السنة، حتىٰ عمَّ وطمَّ أكثر بلاد العالم الإسلامي، بل اغترَّ بذلك كثير من علماء الإسلام، فأصبح كثير من علماء الإسلام أشاعرة فراج هذا المذهب الأشعري وشاع، وممن تقلده وكان له دور في نصرته صلاح الدين الأيوبي، فقد تقلد الاعتقاد الأشعري ونشر المتون في الاعتقاد ليحفظها الصبية، حتىٰ شاع وعمَّ هذا الاعتقاد إلىٰ يومنا هذا.

لذا كان الجهاد عظيمًا في بيان خطأ أصول الأشاعرة، ومن الجهود المباركة في ذلك: جهد محمد الأمين الشنقيطي في هذه الرسالة، فإنها مخصصة في الرد علىٰ الأشاعرة في باب الأسماء والصفات كما سيأتي.

ومن أقوىٰ من رد -بل هو أقوىٰ من رد- علىٰ الأشاعرة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- وقد كتب فيهم كتبًا كثيرةً، بل لا يكاد أن يكتب كتابًا إلا ويكون الأشاعرة من المقصودين بهذا الكتاب، فقد ألَّف -رحمه الله تعالىٰ- «الفتوىٰ الحموية» و«التدمرية» و«بيان تلبيس الجهمية» وهو ردٌّ علىٰ الرازي وقال يسميه: الرازي الجهمي، وكذلك «درء تعارض العقل والنقل» وهو رد علىٰ الرازي وعلىٰ القانون الكلي الذي نظَّره وأشاعه الرازي.

فهو -رحمه الله تعالىٰ- قد أجلب بما آتاه الله من قوة بأدلة عقلية وسمعية في الرد علىٰ الأشاعرة، حتىٰ نقض بنيانهم، فأصبحوا أسرىٰ بعد أن أصبحوا في الظاهر غالبين، وكسر سلاحهم وأرجع رميهم وسهامهم عليهم بحججهم وأدلتهم، -رحمه الله تعالىٰ-.

لذا من أراد أن يتزود وأن يكون ذا بصيرة ومعرفة بضلال الأشاعرة نقلًا وعقلًا، فليُدمن القراءة في كتب ابن تيمية ثم في كتب تلميذه ابن القيم -رحمه الله تعالىٰ-.

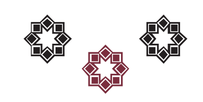
ومن كلمات علامة الكويت ابن جراح -رحمه الله تعالىٰ- أنه يقول: لا أظن أحدًا من المتأخرين يسلم من خطأ عقدي إذا لم يكن يقرأ من كتب ابن تيمية وابن القيم. وصدق -رحمه الله تعالىٰ- فإن كتب ابن تيمية وابن القيم فيها من التأصيل السلفي في باب الاعتقاد الشيء العظيم، وفيها في المقابل من نقض اعتقاد ومناهج المخالفين بالنقل والعقل الشيء الكثير، أسأل الله أن يغفر لهما وجميع علماء المسلمين إنه أرحم الراحمين.

فينبغي أن يُعتنىٰ بالتوحيد بأنواعه الثلاثة، توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، وينبغي أن تُبذل الجهود فيه، ومما يدل علىٰ أهمية التوحيد بأنواعه الثلاثة أنه متعلق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد ذكر ابن القيم وابن أبي العز الحنفي -رحمه الله تعالىٰ- أن شرف العلم بشرف المعلوم، فالتوحيد يتعلق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

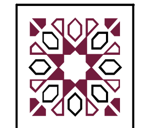
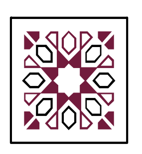
والسبب الثاني في وجوب الاعتناء بالتوحيد: أن الخطأ فيه شديد، كما قال الشافعي لما ذكر التوحيد: هو علم إذا أخطأت فيه قيل لك كفرت، بخلاف الفقه إذا

أخطأت فيه فأنت في الغالب ما بين أجر أو أجرين. فإذن لابد من العناية والاجتهاد في التوحيد، فإذا كان الخطأ فيه بهذه المنزلة الخطيرة، ونحن في زمن قد شاعت فيه البدع، فمن أعظم أسباب نجاة النفس أن يعتني به حتىٰ ينجو.

إلىٰ غير ذلك من الأسباب الكثيرة.





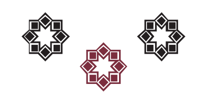



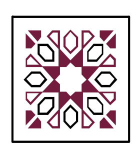
المقدمة الثانية

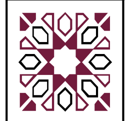
ينبغي أن يُضبط الدين كله بفهم السلف، سواء كان في التوحيد أو في الاعتقاد، أو في الفقه، أو في أصول الفقه، ففي الدين كله يجب أن يُضبط الدين كله بفهم السلف، كما قال سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فمنهج السلف هو الأسلم والأعلم والأحكم، ولو لم يكن كذلك لما أمرنا الله أن نفهم الكتاب والسنة بفهم السلف، ففهم السلف واجب ولابد أن نكون سلفيين، ومعنىٰ أن نكون سلفيين: أن نفهم الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، لذلك قال الإمام أحمد في «أصول السنة»: أصول السنة عندنا القرآن والسنة وما عليه الصحابة. فلابد من أصول ثلاثة، من كتاب وسنة وما عليه الصحابة.

وروىٰ الآجري عن الأوزاعي أنه قال: «عليك بآثار السلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول»، فلابد أن نجتهد باتباع آثار من سبق، وأسأل الله أن يحيينا علىٰ التوحيد والسنة وأن يميتنا علىٰ ذلك، وأن نلقىٰ الله راضيًا عنا.







المقدمة الثالثة

إن من أضر ما ضر الدين علم الكلام، فعلم الكلام فساد للدنيا والدين، وهو باب شر، بل هو الشر، فهو في نفسه شر وباب لشرور، وقد ابتُلي المسلمون وأهل السنة به بلاءً شديدًا، حتىٰ مما نُقل عن شيخ الإسلام ونقل هذا السفاريني وغيره أنه قال: إني لا أظن أن الله يغفل ... وفي بعض المنقولات: يغفر للمأمون بما جرَّه علىٰ الإسلام من علم الكلام.

لأن المأمون جرَّ هذا الفساد علىٰ الإسلام وجرَّ هذا العلم، وجيَّر له أنصارًا، ثم نصر أنصاره، ثم في المقابل كبت أهل السنة وحصلت المحنة المعروفة التي ممن ابتُلي فيها الإمام أحمد -رحمه الله تعالىٰ-.

وهذا العلم علم فاسد في نفسه ومؤداه، حتىٰ من كلمات ابن القيم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «**مفتاح دار السعادة**» قال: ما دخل علم المنطق علمًا إلا أفسده. وصدق -رحمه الله تعالىٰ- وعلم المنطق من علم الكلام.

ومما يدل علىٰ أن علم الكلام علم فاسد ما يلي:

- **الأمر الأول:** أنه ليس مبنيًا علىٰ كتاب ولا سنة، والخير كل الخير في الرجوع إلىٰ الكتاب والسنة ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ

ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] وهو الهداية ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

إذن ما ليس كذلك فهو ضلال وغواية، ومن ذلك علم الكلام.

- **الأمر الثاني**: أن العلماء المتميزين من المتكلمين ندموا علىٰ دراستهم لعلم الكلام وعلىٰ اعتناقهم للاعتقاد المبني علىٰ علم الكلام، وممن ندم الجويني، ورجع عن كتابه «**الإرشاد**» وألَّف كتاب «**النظامية**»، وإن كانت كتابه «النظامية» ليس علىٰ اعتقاد السلف، وهو يظنه علىٰ اعتقاد السلف، وإنما اهو علىٰ عقيدة التفويض، كما بيَّنه ابن تيمية في كتابه (**درء تعارض العقل والنقل**)، لكن يُستفاد من هذا أنه أمر بالرجوع إلىٰ ما عليه السلف، لكن أخطأ وظن طريقة السلف التفويض، والأمر علىٰ خلاف ذلك، ثم ذم علم الكلام.

وممن ندم في دراسة علم الكلام الرازي المسمىٰ بالفخر الرازي، نقل الذهبي في كتابه (**تاريخ الإسلام**) نقل عن ابن الصلاح قال: حدثني الطاغاني مرتين أنه سمع الفخر الرازي يقول: «**ليتني لم أنشغل بعلم الكلام**» وبكىٰ.

فالرازي وهو الرازي الذي بلغ فيه مبلغًا كبيرًا قد ندم علىٰ دراسته ثم بكىٰ، لذا اشتهرت توبة الرازي والشهرستاني والغزالي، وغيرهم، والسبب أنهم أصبحوا حيارىٰ، فهذا العلم لا يؤدي إلا إلىٰ الحيرة، ثم يقول آخر المطاف بعد المعارك الطويلة والمؤلفات الكثيرة: يا ليتني أموت علىٰ عقيدة عجائز نيسابور.

فاحمدوا الله علىٰ التوحيد والسنة، فهذا مما يدل علىٰ فساد هذا العلم اليوناني، العلم الذي هو مخالف للكتاب والسنة.

- **الأمر الثالث:** أن علماء أهل السنة الذين خاضوا علم الكلام للرد علىٰ المتكلمين قد نبأوك علىٰ أن هذا العلم ضلال وفساد، وممن بيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد بلغ في هذا العلم أقصاه، بل نقضه بأصوله، ورد علىٰ أئمته، وبيَّن أنه لا فائدة من هذا العلم، بل قال في علم المنطق الذي هو من مبادئ علم الكلام: لا يفهمه الغبي، ولا يستفيد منه الذكي.

وصدق -رحمه الله تعالىٰ- فإذن غاية ما فيه أنه علم لا ينفع، فما بالك وهو علم ضار، لذا حرمه النووي، وابن الصلاح، بل وحكىٰ ابن الصلاح الإجماع علىٰ حرمته، هذا علم المنطق فضلًا علىٰ ما زاد عليه من علم الكلام، وهو خلط ذلك في باب العقائد.

وممن خاض في هذا الشوكاني، وقد ذكر في شرح حديث: «**إن الحلال بيِّن والحرام بيِّن**» قال: أُنبئك برجل قد درس علم الكلام، ثم بلغ أقصاه، وأنه لا فائدة من هذا العلم، بل هو ضار، وإنما يُخشىٰ علىٰ من يُخشىٰ عليه من يدرسه ظانًا أنه مفيد، فلا يبلغ منتهاه، فيبقىٰ مغترًا به لظنه مفيدًا.

فهؤلاء قوم قد درسوه وعرفوه، وصدق الله القائل: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، لذا لنأخذ العبرة من هؤلاء، ولنقف الموقف الشرعي تجاه هذا العلم الفاسد الذي هو علم الكلام.

وقد يقول قائل: إذا كان دراسة علم الكلام محرمًا فلماذا نرىٰ بعض أئمة السنة يدرسون الكلام؟ بل نجد من علمائنا المعاصرين من يأتي ببعض مصطلحات المتكلمين؟

يقال: كما قال شيخ الإسلام: علم الكلام محرم، لكن يُدرس للحاجة لأجل الرد علىٰ المتكلمين، لإنقاذ هؤلاء المساكين ومن اغتر بهم بسلاحهم وبما ظنوه خيرًا، وإلا الأصل ألا يُدرس، وقد ذكر نحوًا من هذا ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله .

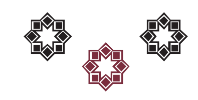
ثم نحن ولله الحمد قد منَّ الله علينا بمثل شيخ الإسلام، فبلغ فيه أقصاه، وأصَّل قواعد هي كافية في نقض أصولهم، فإلىٰ اليوم وهم حيرىٰ تجاه هذه القواعد، وقد أصبحوا أسرىٰ بعد أن ظنوا أنفسهم غالبين بما نقضه شيخ الإسلام من قواعدهم، فيكفينا أن ندرس ما نحتاج إليه في كتب شيخ الإسلام لأجل أن نرد عليهم.

فلذلك هم في حيرة لا يعلمها إلا الله، وقبل فترة دخلت أحد المواقع المشهور من مواقع المتكلمين الأشاعرة، وأرىٰ إشكالاتهم وما يطرحونه من إشكالات حتىٰ يقول أحدهم: قابلنا رجلًا وهابيًا -بزعمهم- وأورد علينا إشكالًا، فما الجواب علىٰ إشكاله ...؟

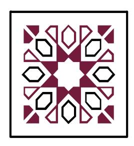
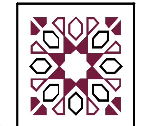
فتراهم في معركة وفي حيص بيص وحيارىٰ لا يعرفون الجواب، ثم ترىٰ مبرزهم يأتي بكلام لا يفهمه من بعده، حتىٰ يقول أحد المبرزين في قراءته لشيخه المبرز: لم أفهم أعد علي الكلام. ثم يعيد عليه بأسلوب وآخر، وله عذره في ألا

يفهم؛ لأنه كلام لا أساس له، فالكلام الخطأ والغلط لا يُفهم لعسره، ولأنه خطأ وغلط ومتناقض.

فالمقصود من هذا أننا ينبغي أن نأخذ العبرة ممن سبق في ذم هذا العلم، وألا نغتر به، فبعض الطلاب قد يأتيه الشيطان باسم النهمة في العلم والحرص في طلبه، فيريد أن يدرس علم الكلام ويحفظ بعض المتون فيه، وقد بلغني عن بعضهم، وهذا من الخطأ الكبير، واحمدوا الله فالإنسان إذا كان في عافية فإن العافية لا يعدلها شيء، فأول الأمر تدخله لإرادة تعلمه للرد علىٰ المتكلمين لنهمة في العلم، ثم بعد ذلك تنزلق في أوحاله، أسأل الله أن يُعافيني وإياكم.





المقدمة الرابعة

هذه الرسالة في الرد علىٰ الأشاعرة، وينبغي أن يُعلم أن الأشاعرة ليسوا أهل سنة، بل هم مبتدعة، وقد توارد العلماء علىٰ تبديعهم، وألَّف ابن المبرد رسالة في الرد علىٰ ابن عساكر سماها: «جمع الجيوش والدساكر في الرد علىٰ ابن عساكر» وذكر عن ألف عالم تبديع الأشاعرة، قال: ولو شئت لنقلت ذلك عن ألفين، بل عن عشرة آلاف بل عن أكثر. وصدق -رحمه الله تعالىٰ-.

وشيخ الأشاعرة في كثير من أبواب الدين أبو محمد بن كلاب، وقد بدَّعه وضلله الإمام أحمد كما نقله ابن خزيمة، مع أن الذي أظهره يُعد شيئًا قليلًا بالنسبة إلىٰ اعتقاده ثم بالنسبة لاعتقاد الأشاعرة بعد ذلك، ومع ذلك بدعه وضلله الإمام أحمد -رحمه الله تعالىٰ-.

فالأشاعرة مبتدعة وضلال في أبواب كثيرة من أبواب الدين، وأذكر بعض الأصول التي بدَّع وضلل أهل السنة الأشاعرة من **أجلها**:

الأمر الأول: الأشاعرة مخالفون لأهل السنة في معنىٰ كلمة التوحيد لا إله إلا الله، يقول الأشاعرة كما ذكر هذا الباقلاني والبيهقي والحليمي وغيرهم: إن معنىٰ لا إله إلا الله يرجع إلىٰ توحيد الربوبية، أي: لا خالق إلا الله، ولا قادر علىٰ الاختراع إلا الله.

أما أهل السنة والمسلمون قاطبةً من أهل السنة يقولون: إن معناها يرجع إلىٰ توحيد الألوهية.

الأمر الثاني: مصدر التلقي عند الأشاعرة العقل فيقولون: إن العقل مقدم علىٰ الشرع، فهل تصدق أن الأشاعرة يقولون: إذا تعارضت عقولنا مع كتاب الله وسنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدمنا عقولنا علىٰ كتاب الله وسنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!!

وقد أصَّل هذا الجويني، وأصَّله بأوضح الرازي في القانون الذي سماه بالقانون الكلي كما في كتابه (المطالب العالية) وفي شرح (الأربعين) وغيرها، فهم ينصون علىٰ أن العقل مقدم علىٰ الشرع.

يا قوم! لو قام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين أظهرهم ودعاهم إلىٰ أمر، فإن مقتضىٰ قولهم أن يقولوا: إن عقولنا مقدمة علىٰ كلامك يا رسول الله! فيقدمون عقولهم علىٰ كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمصدر التلقي عندهم العقل لا الشرع، ويقدمون العقول علىٰ الشرع، والله يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

الأمر الثالث: في باب الصفات لا تُثبت الأشاعرة من صفات المعاني إلا سبع صفات -كما سيأتي- ومصدرهم في إثبات هذه السبع العقل لا الشرع، ثم هم في هذه السبع مخالفون في مدلولها للصفات التي دل عليها الكتاب والسنة، فهم يثبتون السمع والبصر ...إلخ، فما أثبتوه من السمع والبصر مخالف لاعتقاد أهل السنة في سمع الله وبصره الذي دل عليه الكتاب والسنة وما عليه سلف هذه الأمة.

الأمر الرابع: الأشاعرة في باب الإيمان مرجئة، لا يرون العمل من الإيمان، ولا يرون أن العمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يرون كفرًا بالأعمال، بل يُرجعون الكفر كله إلىٰ القلب، فهم في الإيمان علىٰ قولين، ما بين أن معناه التصديق أو المعرفة، فلهم قولان في ذلك، فمن قال: إن الإيمان هو التصديق قال: الكفر هو التكذيب. ومن قال إن الإيمان هو المعرفة قال: الكفر هو الجهل. هذا ما يُقرره الأشاعرة.

الأمر الخامس: الأشاعرة في باب القدر جبرية، وهم فزعوا إلىٰ الكسب، وحقيقة الكسب راجع إلىٰ عقيدة الجبر وأنه لا إرادة للعبد، وأنه كالريش في مهب الريح، لا إرادة له.

الأمر السادس: لا يوجد أشعري يُثبت شيئًا من الصفات الفعلية، وهذا أمر أجمع عليه المتكلمون من الجهمية والمعتزلة والماتريدية والأشاعرة، فلا يُثبتون شيئًا من الصفات الفعلية، وإذا أثبتوها في الظاهر فإنهم لا يُثبتونها في الحقيقة، وذلك إذا دققت وجدتهم أنهم يُرجعونها إلىٰ الإرادة، أو يقولون هي مجاز، فإثبات الصفات الفعلية يتناقض مع أصل عندهم وهو دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

الأمر السابع: الأشاعرة لا يُثبتون علو الله، ويرون أن إثبات العلو كفر وخروج عن الدين، والمراد علو الذات، أما أبو الحسن الأشعري وبعض متقدميهم فكلامه محتمل، فيحتمل أنه يُثبت العلو ويحتمل أنه يريد التفويض، ونقل السجزي في رسالته لأهل زبيد أن أبا الحسن الأشعري يقول: إن من قال إن الله في السماء

فهو كافر. أما متأخروهم بل حتىٰ بعض المتقدمين الذين هم بعد أبي الحسن الأشعري فكلامهم صريح في عدم إثبات العلو، وأنهم يرون عدم إثبات علو الذات لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

مع أن علو الذات قد تواردت الأدلة فيه، حتىٰ ذكر ابن القيم أن هناك ألفي دليل علىٰ إثبات علو الله سبحانه، ومع ذلك لم يلتفتوا إلىٰ هذه الأدلة بل ضربوا بها عرض الحائط.

الأمر الثامن: الأشاعرة في باب الكرامة -وما يسمونه بالمعجزة، وأهل السنة يسمونها بالآيات-، هم لا يُثبتون من الآيات وخوارق العادات إلا ما كان علىٰ وجه التحدي، يقولون: أمر خارق للعادة علىٰ وجه التحدي. وقد نقد هذا أئمة السنة، وممن نقد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- وبيَّن أن أكثر ما أجرىٰ الله علىٰ يد نبيه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من خوارق العادات -وهي الآيات- ليست علىٰ وجه التحدي، وإنما الذي علىٰ وجه التحدي القرآن.

وهم يجعلون ما يسمونه بالمعجزات ملازمًا للتحدي، وهذا بخلاف ما عليه أهل السنة.

وخطأ آخر وقعوا فيه أيضًا فقالوا: كل معجزة لنبي فهي يمكن أن تكون كرامة للولي إلا نزول القرآن. والعياذ بالله وهذا من الكذب والبهتان، فإن للأنبياء من الآيات والمعجزات ما ليس لعامة الناس من خوارق العادات، وقد نقد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «النبوات».

الأمر التاسع: الأشاعرة لا يُثبتون لله الكلام اللفظي، فيقولون: لم يتلفظ ربنا، وإنما هو كلام نفسي، ثم في المخلوق لهم قولان، والشائع عندهم أن هذا حتىٰ في المخلوق فيقولون ما تسمعه من كلام المخلوق ليس كلامًا. فكابروا في ذلك وناقضوا المعقول والمنقول والواقع، فكيف يقولون: إن من يتكلم ويلفظ ليس متكلمًا؟ والله يقول: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ويقول: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] يقول السجزي في رسالته لأهل زبيد: وقد أحدث ابن كلاب وأبو الحسن الأشعري بدعة لم يسبقهم بها أحد من العالمين، وهو عدم إقرارهم بالكلام اللفظي، وذكر نحوًا من كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «التسعينية»، فهم لا يُثبتون شيئًا من الكلام اللفظي، ولا يُقرون به، نسأل الله أن يُعافينا وإياكم.

الأمر العاشر: الأشاعرة يقولون: إن الله يُرىٰ إلىٰ غير جهة، ومقتضىٰ قولهم عدم إثبات الرؤية، وقد صرح بهذا المقتضىٰ واللازم الرازي، قال: فإن لازم قولنا في كلام الله لما قلنا بالكلام النفسي دون اللفظي أن الله لا يتكلم ، ولازم قولنا في الرؤية -أي أنه يُرىٰ إلىٰ غير جهة- هو أن الله لا يُرىٰ.

وصدق الرازي، فهم إذن ممن يُنكرون رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا أمر خطير وكفر به السلف، أسأل الله أن يُعافينا وإياكم.

الأمر الحادي عشر: الأشاعرة لا يؤمنون بأحاديث الآحاد في باب العقائد، ويردونها جملة وتفصيلًا، وذلك لأصل فاسد عندهم وهو أنهم قالوا: إن الاعتقاد لابد أن يكون يقينيًا قطعيًا، ثم زعموا أن أخبار الآحاد ليست كذلك، فردوا خبر الآحاد في باب العقائد، فضلوا وأضلوا، وهذا أصل عظيم ضلت فيه الأشاعرة، أسأل الله أن يُعافينا وإياكم.

أما أهل السنة فهم مجمعون كما دل الكتاب والسنة علىٰ قبول خبر الآحاد حتىٰ في باب العقائد، ذكر الإجماع ابن عبد البر في أوائل كتابه «التمهيد» وابن تيمية في «دفع الاعتراضات المصرية» وابن القيم كما في «مختصر الصواعق».

ولازم قولهم أن لا يُقبل حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البتة، لأن أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آحاد وليست متواترة علىٰ التواتر بالمعنىٰ الذي يُقرره المتكلمون، وهو ما رواه جمعٌ عن جمعٍ تُحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم علىٰ الكذب من أول السند إلىٰ منتهاه وأن يكون مستندهم الحس. هذا التعريف للمتواتر لا وجود له في أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد اعترف بهذا ابن حبان في مقدمة صحيحه، والحازمي في كتابه شروط الأئمة الخمسة وابن النجار في شرح «الكوكب» أن أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آحاد وليست متواترة.

فمن لم يقبل خبر الآحاد في العقائد نتيجة قوله ألا يقبل أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلها، لأن جميع أحاديثه آحاد، بل لازم ذلك ألا يُقبل خبر الآحاد حتىٰ في الأمور الفقهية، وقد نبه علىٰ هذا ابن القيم كما في «مختصر الصواعق»، وذلك أنه ما من أمر فقهي عملي إلا وهو متضمن لأمر عقدي، ويتضح هذا بالمثال: فصلاة ركعتي الضحىٰ أو تحية المسجد أو الرواتب أو غير ذلك من السنن، هي أمور عملية لكنها متضمنة لأمر عقدي وهو اعتقاد سنيتها واستحبابها، فمن لم يقبل خبر الآحاد في باب العقائد لازم هذا أن لا يقبل خبر الآحاد حتىٰ في الأمور الفقهية والعملية؛ لأنها متضمنة لأمور عقدية.

الأمر الثاني عشر: الأشاعرة يرون أن المقلد في الاعتقاد كافر، وفي قول آخر عندهم: مُخطئ وآثم. والدليل الذي يوجبون النظر فيه هو دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ولازم قولهم إن كل العوام ما بين كافر علىٰ قول عندهم أو آثم بسبب أنهم مقلدون في باب العقائد، بل حتىٰ كثير من طلبة العلم من الأشاعرة أنفسهم هم مقلدون في مقدماتهم الكلامية. لذا مذهب الأشاعرة مذهب ضال، وهم من أبعد المذاهب عن أهل السنة.

فإن قيل: قد ذكر شيخ الإسلام أنهم أقرب المذاهب؟

يُقال: هذا حق نسبيًا، فهم أقرب من الجهمية علىٰ بُعْد الجهمية وأقرب من المعتزلة، لكنهم بعيدون للغاية، لكن أقرب من الأبعد، والأقرب من الأبعد لا يكون قريبًا، فإذن هم بعيدون ومبتدعة وضلال، وهذا أمر ينبغي أن نفقهه وأن نعرفه، وبعض الناس يظن أن الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة فقط في الصفات وأن الأشاعرة يُثبتون سبعًا من الصفات أما أهل السنة فيُثبتون الصفات كلها، والأمر أكبر من هذا بكثير.

فإذن ينبغي أن نعرف اعتقاد أهل السنة وأن نُحقق اعتقاد أهل السنة وأن نعرف مقدار ضلال الأشاعرة. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في بعض المواضع كما في «بيان تلبيس الجهمية» وغيره، أن الأشاعرة أهل سنة في الأرض التي يوجد فيها المعتزلة.

فلا يريد ابن تيمية أنهم أهل سنة مطلقًا، وإنما نسبيًا فهو بهذا يُقرر أنهم أهل بدع وأنهم ليسوا أهل سنة، لذلك صرح في المجلد الثاني كما في «مجموع الفتاوىٰ» أن الأشاعرة مبتدعة، وهذا ليس غريبًا علىٰ شيخ الإسلام، بل هذا الواجب أن يُقال فيهم.

ثم رأيت بعض المعاصرين أخطأ خطأ كبيرًا **وقال**: الأشاعرة أهل سنة بالمعنىٰ العام. يقول: وأهل السنة لهم إطلاقان، إطلاق عام وإطلاق خاص، والإطلاق العام فيما يُقابل الرافضة، والإطلاق الخاص بمعنىٰ أهل الحديث ...إلخ. **فيقول**: الإطلاق العام بما يُقابل الرافضة هم أهل سنة.

يُقال: ينبغي أن يُفهم معنىٰ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فمعنىٰ كلامه -رحمه الله تعالىٰ- أنه يتحدث عن استعمال العامة لا الاستعمال الشرعي، فالعامة يقولون مثلًا في بلاد العراق الناس فيه ما بين أهل سنة وشيعة أو رافضة، فيتساهلون في إطلاق السنة علىٰ كل من ليس شيعيًا حتىٰ ولو كان أشعريًا بل حتىٰ ولو كان معتزليًا، فابن تيمية يتكلم عن استعمال العامة لا عن الاستعمال الشرعي، ويُورد هذا في مقام بيان ضلال الرافضة، وأنهم من أبعد الناس عن أهل الحق بدليل أن العامة جعلوهم قسمًا مُغايرًا لجميع المسلمين. ذكر هذا كما في «مجموع الفتاوىٰ» وذكره في كتابه «منهاج السنة».

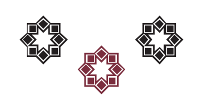
فاغتر بعضهم بهذا الكلام حتىٰ سمعت بعض الفضلاء لما قيل له: ما معنىٰ كلام ابن تيمية عن الأشاعرة في أنهم أهل سنة؟ فقال: هم أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وهذا غلط، فإن السنة لا تتجزأ، من صار مبتدعًا يُقال مبتدع ولو كان موافقًا أهل السنة في أمور كثيرة.

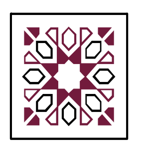
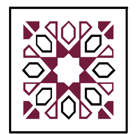
فالسلف بدعوا الحسن بن صالح لأنه رأىٰ الخروج علىٰ السلطان، فضلله الثوري والإمام أحمد وغيرهم من أئمة السنة، وهو موافق لأهل السنة في أبواب كثيرة من أبواب الدين، لكن البدعة غلَّابة، كما أن الفسق غلَّاب، فقد يكون الرجل

قوامًا بالليل صوامًا بالنهار، لكنه صاحب كبيرة فيكون فاسقًا عند أهل السنة، فكما أن الفسق غلاب فكذلك البدعة غلابة، ومثل ذلك الكفر، فقد يكون الرجل مؤمنًا بالدين كله إلا أنه أنكر وكفر بجبرائيل وحده عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فيكون كافرًا، فالكفر غلاب.

إذن الكفر والبدعة والفسق غلابة، فالمراد من هذا أن قول بعضهم هم أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة. هذا خطأ لما تقدم ذكره، وثانيًا: لازم هذا أن يُقال إن المعتزلة أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وهذا أيضًا خطأ ولا يقول به أئمة السنة.

فإذن الخلاصة من هذا: ينبغي أن يُعلم أن الأشاعرة علىٰ ضلال عظيم، وألا يُستهان بضلالهم وبخلافهم، فإن خلافهم كبير مع أهل السنة.



المقدمة الخامسة

سيذكر الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- اصطلاحات كلامية، وأريد أن أُعرف ببعضها بتعريف مختصر، وهذه الاصطلاحات الكلامية هي معتقد الأشاعرة في الصفات، ذكر الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- أن الأشاعرة في الصفات يُثبتون الصفات التالية، وسأذكر كلامه ثم أذكر كلام غيره -إن شاء الله تعالىٰ-.

الأمر الأول مما يُثبته الأشاعرة: صفات المعاني، ويريدون بصفات المعاني الصفات السبع المعروفة التي هي: السمع، والبصر، والكلام، والحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم. وللفائدة: الذي اعتمد عليه الأشاعرة في إثبات هذه الصفات السبع هو الدليل العقلي لا النقلي، وقد اعتمدوا علىٰ أدلة عقلية لازمها أن يُثبتوا غيرها كما بيَّنه ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في «الأصفهانية» و«التدمرية» وغيرها من كتبه.

فقالوا: وجود المخلوقات يدل علىٰ القدرة، فبهذا أثبتوا القدرة، ثم قالوا: التخصيص يدل علىٰ الإرادة، فجعل هذا المخلوق حيوانًا وحشيًا، وهذا المخلوق كبيرًا، وهذا المخلوق صغيرًا، ثم قالوا: اتقان الصنعة والخلق يدل علىٰ العلم. ثم قالوا: إذا وُجد العلم والقدرة والإرادة فإنما تكون للحي، فأثبتوا الصفة الرابعة وهي الحياة.

ثم قالوا: كل حي لابد أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا، فأثبتوا الصفة الخامسة والسادسة والسابعة. فبهذا أثبتوا صفات المعاني، واعتمدوا في إثباتها علىٰ العقل لا الشرع، ثم ما أثبتوه ليس علىٰ طريقة أهل السنة، فهم يُثبتون سمعًا قديمًا، وبصرًا قديمًا، ومقتضىٰ هذا أن يُرجعوا السمع والبصر إلىٰ العلم، وقد اعترف بهذا جمع من الأشاعرة، ثم ما أثبتوه من الكلام هو النفسي لا اللفظي، ومؤدىٰ هذا أنهم لا يُثبتون الكلام، إلخ.

الأمر الثاني: الصفات المعنوية، وإثبات الصفات المعنوية هو أن يقولوا في السمع: كونه سميعًا. وفي البصر: كونه بصيرًا. وفي العلم: كونه عليمًا. ففي الصفات السبع كلها يقولون: كونه ... كونه ...، فإذن صفات المعاني سبع، والصفات المعنوية هي سبع، فمجموع الصفات عندهم أربع عشرة صفة.

الأمر الثالث: الصفة النفسية، وهي ترجع إلىٰ بحث سيأتي ذكره -إن شاء الله تعالىٰ- لكن المراد بها ما يدل علىٰ الذات.

الأمر الرابع: الصفات السلبية، ومرادهم: سلب النقص عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ -المزعوم في أذهانهم وزبالة أفكارهم- والصفات السلبية فصَّلوها بما يلي:

- **الأمر الأول**: البقاء، وفي الصفات السلبية يأتون بلفظ «عدم»، فالبقاء: عدم الأخروية للموجودات.
- **الأمر الثاني**: القدم، أي عدم الأولوية للموجودات.

- **الأمر الثالث**: الوحدانية، أي أنه وحيد في أسمائه وصفاته، عدم المماثلة للمخلوقين في الأسماء والصفات.

- **الأمر الرابع**: مخالفة الحوادث، أي عدم مشابهة المخلوقات.

- **الأمر الخامس**: الغنىٰ النفسي، وهو عندهم: عدم التخصيص، أو عدم الحاجة إلىٰ المحل، ونتج عن ذلك إنكار علو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فإذن الصفة الأولىٰ التي أثبتوها صفات المعاني وتحتها سبعٌ، والصفة الثانية الصفات المعنوية وتحتها سبع، والأمر الثالث الصفات النفسية وهي واحدة، والأمر الرابع الصفات السلبية وتحتها خمس صفات، وهذه مجموعها عشرون صفة، وهذا المشهور عند الأشاعرة أنهم ما بين أن يُثبتوا عشرين صفة أو أن يُثبتوا ثلاث عشرة صفة كما سيأتي بيانه.

الأمر الخامس: الصفات الفعلية، وحقيقة الصفات الفعلية أنها ترجع إلىٰ الأمور الإضافية كما سيأتي بيانه، لكن لا تظن أنهم يُثبتون الصفات الفعلية كما يُثبتها أهل السنة، كلا، بل هي عندهم إضافية كما سيأتي.

الأمر السادس: الصفات الجامعة، أي: المعاني الجامعة كالرأفة والرحمة والعدل إلىٰ غير ذلك من المعاني، وهذا فصَّله الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- وإلا فالأشاعرة يُجملون كما تقدم من عشرين صفة أو ثلاث عشرة صفة، ومنهم من يختصر الكلام ويجعلها راجعةً إلىٰ صفات المعاني فحسب.

إذا تبيَّنت هذه الصفات، فمما تقدم ذكره الصفات الإضافية وهي عند الأشاعرة والمتكلمين جميعًا هي في حقيقتها ليست صفات، وإنما لها معنىٰ بالنظر إلىٰ غيرها، كالأبوة، لا يكون أبًا حتىٰ يكون له ولد، وكالقرب، لا يكون قريبًا حتىٰ يُوجد ما يقرب منه، وكذلك البعد، فحقيقة الصفات الإضافية أمر نسبي وليست صفة ثابتة بنفسها.

وأريد أن يُحقق الكلام فيما يذكر الأشاعرة، أما صفات المعاني فهم متفقون علىٰ إثبات السبع، ومنهم من يزيد، أما الصفات المعنوية فجمهور الأشاعرة علىٰ عدم إثباتها، وإنما أثبتها الجويني والباقلاني وأمثالهم، وإلا فإن جمهور الأشاعرة علىٰ عدم إثباتها، وممن نفاها الباجوري في شرح «جوهرة التوحيد» وغيره.

وسبب ذلك: أن إثبات الصفات المعنوية راجع إلىٰ إثبات الأحوال التي أحدثها أبو هاشم الجبائي، فهو من أحدث الأحوال، لذلك قال العلماء: محارات العقول ثلاث، الكسب عند الأشعري، والأحوال عند أبي هاشم الجبائي، والطفرة عند النظام.

الأحوال: أمرٌ لا وجود له، يقول: ليس عدميًّا ولا وجوديًّا، والشيء الذي ليس وجوديًّا ولا عدميًّا يُعدّ متناقضًا، والتناقض ليس شيئًا، لذلك ما استطاعوا أن يفسروه، فقالوا: العلم من صفات المعاني. وإذا أرادوا أن يجعلوها صفة معنوية يقولون: كونه عالمًا ... فهي نسبة بين صفة العلم وبين وجودها فيمن يتصف بها، فهي اعتبارية لا وجود لها.

لذلك كثير من الأشاعرة بل كل أهل الدنيا لا يُثبتون الأحوال حتىٰ جاء أبو هاشم الجبائي، فأثبتها من وافق المعتزلة، ثم تأثر من تأثر بذلك من الأشاعرة، بل دخل حتىٰ علىٰ من ينتسب إلىٰ السنة كأبي يعلىٰ وأمثاله.

فعودًا علىٰ الأصل، عدم إثبات الأحوال مقتضاه عدم إثبات الصفات المعنوية، لأجل هذا قال كثير من الأشاعرة: إن الصفات ثلاث عشرة صفة، لأنهم أسقطوا الصفات المعنوية.

أما الصفة النفسية فمن أثبت الأحوال قال: هي الأحوال الذاتية، ومن لم يُثبت الأحوال قال: هي الذات نفسها وليست شيئًا زائدًا علىٰ الذات، وتقدم أن جمهور الأشاعرة لا يُثبتون الأحوال، فرجعت الصفة النفسية إلىٰ الذات، والذات ليست صفة، فبهذا تسقط الصفة النفسية.

أما الصفات السلبية فحقيقتها عدم، عدم كذا وعدم كذا، والبقاء، والقدم ...إلخ، يقولون البقاء: عدم الأخروية للموجودات، والقدم: عدم الأولية للموجودات -يعني المخلوقات- فإذن هي عدم والعدم ليس إثباتًا، لأنه ليس عندهم إثبات كمال الضد كما يُقرره أهل السنة، فإذن العدم ليس إثباتًا، فحقيقة الأمر أنها ليست صفة إثباتية، بل هي عدم.

أما الصفات الفعلية فعندهم إضافية، قالوا: الله اكتسب صفة الخلق من كونه خالقًا، كالأب اكتسب صفة الأبوة لما حصل له ولد، فهي إضافية، والإضافية ليست صفة إثباتية.

أما الصفات الجامعة فهي معنًىٰ عام لا يُقرر بها إثبات أفراد الصفات، لذا إذا دققت تجد أن حقيقة الأمر يرجع إلىٰ إثبات صفة المعاني، لذلك يختصر أهل السنة كثيرًا مما يقولون: الأشاعرة يُثبتون صفاتٍ سبعًا، وهذا من باب الاختصار؛ لأنه عند التحقيق فإنها ترجع إلىٰ هذه السبع، أما عند التفصيل فالأمر علىٰ ما تقدم ذكره.

وقد رأيت بعض جهال الأشاعرة يريد أن ينتقص أهل السنة وأنهم لا يعرفون معتقد الأشاعرة لذلك يُرددون أن الأشاعرة لا يُثبتون إلا صفات سبعًا، فيقال: هذا من باب التحقيق ومآل الأمر، ويُقر به من عرف حقيقة الأمر، كما هو لازم قولهم.

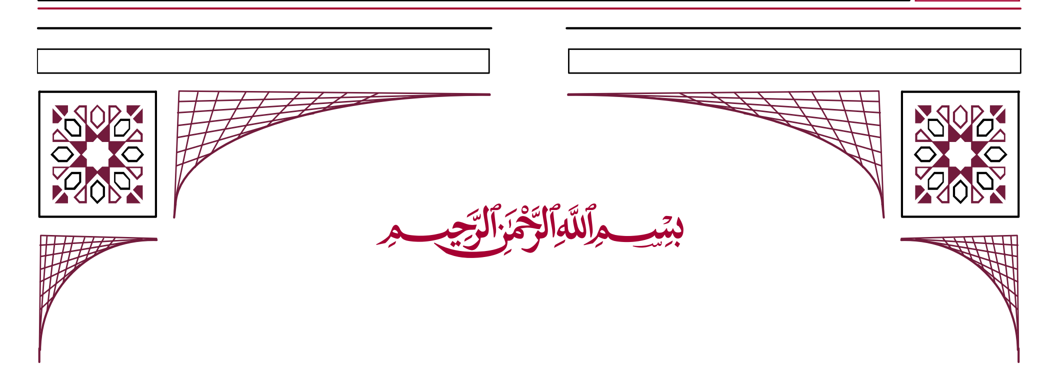
فهذا ملخص ما أردت أن أفيده فيما يتعلق من معتقد الأشاعرة في باب الصفات، وأردت أن أُبيِّن معنىٰ هذه الألفاظ التي يُحتاج إليها.

وأؤكد أن أصل هذه الرسالة محاضرة ألقاها الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- حفظًا وارتجالًا ثم فُرغت بعد ذلك، وهذا المفرغ منشور في الشبكات العنكبوتية وفي المكتبة الشاملة، وقد أشكلت عليَّ بعض الألفاظ فيه فطابقته علىٰ الصوتي، فرأيت مغايرة بين المكتوب المفرغ والصوتي، وهذه المغايرة علىٰ أقسام، قسم غير مؤثر وإنما فعله المفرغ جزاه الله خيرًا ليستقيم أسلوب الكلام، فإن هناك فرقًا بين أسلوب الكلام وأسلوب الكتابة، وهذا لا يضر.

وقسم سقط منه -والله أعلم- وسقوطه لا يضر والأمر سهل فيه، لكن القسم الثالث مؤثر وسأشير إليه -إن شاء الله تعالىٰ-.

ولا أستطيع أن أُنبه علىٰ كل ما وقفت عليه من المغايرة، وإنما سأشير فقط إلىٰ المغايرة المؤثرة بين المفرغ الذي بين أيدينا وبين الصوتي.





بسم الله الرحمن الرحيم

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالى-:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلىٰ آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

❁ أما بعد:

فإنا نريد أن نوضح لكم معتقد السلف والطريق الذي هو المنجي نحو آيات الصفات:

أولًا: اعلموا أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرهها السلف، اعلموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز علىٰ ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان علىٰ الإعتقاد الذي كان عليه النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها القرآن العظيم.

أحد هذه الأسس الثلاثة هو تنزيه الله جَلَّوَعَلَا عن أن يشبه شيء من صفاته شيئًا من صفات المخلوقين، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[الإخلاص:٤]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل:٧٤].

الثاني من هذه الأسس: هو الإيمان بما وصف الله به نفسه لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة:١٤٠]، والإيمان بما وصفه به رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأنه لا يوصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الذي قال في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم:٣-٤]، فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وينزه ربه جَلَّوَعَلَا عن أن تشبه صفته صفة الخلق وحيث أخل بأحد هذين الأصلين وقع في هوة الضلال لأن من تنطع بين يدي رب السموات والأرض وتجرأ علىٰ الله بهذه الجرأة العظيمة ونفىٰ عن ربه وصفًا أثبته لنفسه فهذا مجنون، فالله جَلَّوَعَلَا يثبت لنفسه صفات كمال وجلال فكيف يليق لمسكين جاهل أن يتقدم بين يدي رب السموات والأرض ويقول هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك ويلزمه من النقص كذا وكذا فأنا أأوله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلىٰ كتاب أو سنة، سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن ظن أن صفة خالق السموات والأرض تشبه شيئًا من صفات الخلق فهذا مجنون جاهل ملحد ضال، ومن آمن بصفات ربه جَلَّوَعَلَا منزهًا ربه عن تشبيه

صفاته بصفات الخلق فهو مؤمن منزه سالم من ورطة التشبيه والتعطيل، وهذا التحقيق هو مضمون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فهذه الآية فيها تعليم عظيم يحل جميع الإشكالات ويجيب عن جميع الأسئلة حول الموضوع. ذلك لأن الله قال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾[الشورى:١١].

ومعلوم أن السمع والبصر من حيث هما سمع وبصر يتصف بهما جميع الحيوانات فكأن الله يشير للخلق ألاّ ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع وتبصر، وأن ذلك تشبّه بل عليهم أن يثبتوا له صفة سمعه وبصره علىٰ أساس ليس كمثله شيء.

فالله جَلَّ وَعَلَا له صفات لائقة بكماله وجلاله والمخلوقات لهم صفات مناسبة لحالهم وكل هذا حق ثابت لا شك فيه، إلاّ أن صفة رب السموات والأرض أعلا وأكمل من أن تشبه صفات المخلوقين، فمن نفىٰ عن الله وصفًا أثبته لنفسه فقد جعل نفسه أعلم بالله من الله سبحانك هذا بهتان عظيم، ومن ظن أن صفة ربه تشبه شيئًا من صفة الخلق فهذا مجنون ضال ملحد لا عقل له يدخل في قوله: ﴿إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء:٩٧-٩٨] ومن يسوي ربّ العالمين بغيره فهو مجنون.



قوله: (أولًا: اعلموا أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرهها السلف).

وسأحاول بإذن الله أن ألخص فوائد هذه الرسالة في قواعد:

القاعدة الأولىٰ: يكره السلف الخوض في الأسماء والصفات خوض الشك لا خوض التسليم والسؤال للعلم.

ومن هاهنا لما سأل الرجل مالكًا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كيف استوىٰ؟ فأجابه الإمام مالك بجوابه المعروف ثم أمر بإخراجه وقال: لا أراك إلا رجلًا مبتدعًا.

فإذن الخوض الذي ذمه السلف ما كان علىٰ وجه الشك، أما إن كان علىٰ وجه المعرفة وتحقيق معتقد أهل السنة والرد علىٰ المخالف فهذا علم وقد سلكه أهل العلم، وممن سلكه الشنقيطي نفسه في هذه الرسالة وفي غيرها.

قوله: (اعلموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز علىٰ ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان علىٰ الإعتقاد الذي كان عليه النبي صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها القرآن العظيم).

القاعدة الثانية: فهم السلف مهم ولا يُكتفىٰ بالكتاب والسنة بل لا بد من فهم السلف في الدين كله ومن ذلك الاعتقاد.

القاعدة الثالثة: أن من ترك اعتقاد السلف فقد ضل وابتدع، فالأمر ليس سهلًا، فمن خالف معتقد أهل السنة في الأسماء والصفات وباب الاعتقاد فقد ضل وزاغ وهلك، وأصبح من عموم الثنتين والسبعين فرقة الضالة.

ثبت عند أحمد وأبي داود من حديث معاوية بن أبي سفيان أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال**: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة» وهؤلاء هم أهل السنة على ما عليه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته الكرام والسائرون على طريقتهم، كما قال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

قوله: (أحد هذه الأسس الثلاثة هو تنزيه الله جَلَّ وَعَلَا **عن أن يشبه شيء من صفاته شيئًا من صفات المخلوقين، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل:٧٤].

القاعدة الرابعة: إثبات الصفات يكون على غير وجه التشبيه، وأن تشبيه الخالق بالمخلوق كفر -والعياذ بالله-.

ويتفرَّع على هذا القاعدة: أن التشبيه المذموم شرعًا هو تشبيه الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، فما كان خاصًا بالله إذا جُعل للمخلوق فهذا هو التشبيه والكفر -والعياذ بالله-.

فمثلًا نُثبت للخالق سمعًا وللمخلوق سمعًا، لكن إذا أُثبت للمخلوق سمعًا كسمع الله فهذا هو الكفر وهو الممنوع شرعًا، وهذا ضابط مهم، فالتشبيه الممنوع

شرعًا هو تشبيه المخلوق بالخالق فيما هو من خصائص الخالق، كما بيَّن هذا ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في «التدمرية» وابن القيم في «الصواعق المرسلة» و«مدارج السالكين» وفي غيرها من كتبه.

قوله: (الثاني من هذه الأسس: هو الإيمان بما وصف الله به نفسه لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]**).**

القاعدة الخامسة: أن أسماء الله وصفاته توقيفية، فلا يُتجاوز فيها القرآن والحديث.

وقد أجمع أهل السنة علىٰ ذلك، حكىٰ الإجماع السجزي في رسالته لأهل زبيد، بل ممن حكىٰ الإجماع ابن عطار في كتابه «الاعتقاد الخاص»، وكلام ابن تيمية في كتابه «الجواب الصحيح» يدل علىٰ أن العلماء مجمعون علىٰ هذا.

القاعدة السادسة: تُثبت الأسماء والصفات في كتاب الله علىٰ ظاهرها، لأنه لا أعلم من الله ولا أنصح من الله ولا أبين من الله. كما بيَّن هذا ابن تيمية وأشار إليه في العقيدة الواسطية.

قوله: (فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ وينزه ربه جَلَّ وَعَلَا عن أن تشبه صفته صفة الخلق وحيث أخل بأحد هذين الأصلين وقع في هوة الضلال لأن من تنطع بين يدي رب السموات والأرض ...).

القاعدة السابعة: يجب علىٰ المكلف أن يجمع بين أمرين مهمين: الأول الإثبات، والثاني: التنزيه، فيُثبت لله صفاتٍ ويُنزه هذه الصفات عن صفات المخلوقين. فإثبات بلا تشبيه.

فلا يكون نافيًا للصفات أو أن يُثبتها علىٰ وجه التشبيه، وإنما لابد أن أيجمع بين الإثبات وعدم التشبيه.

قوله: (**ومن ظن أن صفة خالق السموات والأرض تشبه شيئًا من صفات الخلق فهذا مجنون جاهل ملحد ضال**) الإلحاد له معنًىٰ عام ومعنًىٰ خاص، فبالمعنىٰ العام وهو الشائع: هو إنكار وجود الله، أما المعنىٰ الخاص: الميل بالأدلة الشرعية ومنها الصفات عن معناها الشرعي إلىٰ معنًىٰ غير شرعي، وهو المراد في كلام الشيخ –رحمه الله تعالىٰ–.

قوله: (**وهذا التحقيق هو مضمون:** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] **فهذه الآية فيها تعليم عظيم يحل جميع الإشكالات ويجيب عن جميع الأسئلة حول الموضوع**) صدق، فإن من جمع بين الإثبات وعدم التشبيه انحلت عنده جميع الإشكالات في هذا الباب.

قوله: (**فكأن الله يشير للخلق ألاّ ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع وتبصر**) الحوادث: أي المخلوقات.

قوله: (**ومعلوم أن السمع والبصر من حيث هما سمع وبصر يتصف بهما جميع الحيوانات فكأن الله يشير للخلق ألاّ ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادعاء أن الحوادث تسمع وتبصر، وأن ذلك تشبّه بل عليهم أن يثبتوا له صفة سمعه وبصره علىٰ أساس ليس كمثله شيء**).

القاعدة الثامنة: إثبات الصفة لله وللمخلوق لا يلزم منها التشبيه، فإنها تُثبت لله علىٰ ما يليق به، وتُثبت للمخلوق علىٰ ما يُناسب حاله.

وزيادةً علىٰ الأدلة الشريعة التي أثبتت صفات للخالق والمخلوق: الواقع، قال ابن خزيمة في كتابه «**التوحيد**»: يا أهل الحجا، إن للفأرة يدين، وللإنسان يدين، ولا يلزم من ذلك المشابهة بين يدي الفأرة والإنسان، فلله المثل الأعلىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فيُستفاد من هذا أمر وهو تنبيه مهم: وهي العلاقة بين صفات الله وصفات المخلوقين، هي علاقة تواطؤ، وقد أجمع علىٰ هذا أهل السنة، كما بيَّنه ابن تيمية في «**الأصفهانية**» و«**بيان تلبيس الجهمية**».

وذلك أن العلاقة بين الأشياء أربع علاقات:

- **الأول**: علاقة تباين، فتقول: سماء وأرض.
- **الثاني**: علاقة ترادف، تتفق في المسمىٰ وتختلف في الاسم، فتقول: سيف، مهند، صارم.
- **الثالث**: علاقة اشتراك، تتفق في الاسم وتختلف في المسمىٰ، تقول: العين، وهي تُطلق علىٰ الباصرة ويُقال الجارحة، وتُطلق علىٰ العين الجارية التي يجري منها الماء، وتُطلق علىٰ الجاسوس، فهي اتفقت في الاسم واختلفت في المسمىٰ.

- **الرابع**: علاقة تواطؤ، وهو أن تجتمع أفراده تحت معنًى كلي، كرجل، فالرجولة معنىٰ متواطئ في فهد وعمرو وخالد، وإن كانت رجولة عمرو تختلف عن رجولة خالد.

فالعلاقة بين صفات الله وصفات المخلوقين علاقة تواطؤ، فقد أثبت الله لنفسه السمع بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] وأثبت السمع للمخلوق بقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢].

فكلاهما يُدرك المسموعات، كما أن فهدًا وعَمْرًا رجال أي: كلاهما رجلان، إلا أنهما يختلفان في رجولتهما، وكذلك سمع المخلوق يختلف عن سمع الله، بل لا مقارنة بينهما لشدة الفرق، لكن المخلوق يسمع لأنه يُدرك المسموعات، وربنا يُدرك المسموعات، إلا أن هناك فرقًا كبيرًا بينهما، فيقال: علاقة تواطؤ.

ومما يُخطئ فيه بعضهم هو ظنه أن العلاقة بينهما علاقة اشتراك، وهذا خطأ؛ لأن معنىٰ الاشتراك الاتفاق في الاسم وعدم إثبات شيء من معنىٰ الاسم وعدم إثبات شيء من المسمىٰ، كما تقول: عين باصرة، وعين علىٰ الجاسوس، اتفقوا في الاسم فحسب ولم يتفقوا في شيء من المعنىٰ.

فلو قلت إن العلاقة بين صفات الله وصفات المخلوقين علاقة اشتراك للزم من هذا أن الله يسمع وأن المخلوق لا يسمع أو العكس، وهذا خطأ وإنما العلاقة علاقة تواطؤ.

وقد رأيت بعض مجانين الأشاعرة في هذا الزمن يُنكر هذا الأمر ويُشنع علىٰ أهل السنة **ويقول**: إنكم بهذا وقعتم في التشبيه.

فيقال: يا مجنون، يا من لا عقل لك، يا سفيه، ألست تزعم أنك تُثبت سبع صفات لله؟ **فلابد أن يقول**: بلىٰ.

ألست تزعم أنك تُثبت صفة السمع؟ فلابد أن يقول: بلىٰ. لأن هذه عقيدته.

فيُقال: ما معنىٰ أن الله يسمع والمخلوق يسمع؟ أي أن كليهما يُدرك المسموعات، وإلا للزم علىٰ هذا أن الله لا يسمع والمخلوق لا يسمع، فأنت تُثبت التواطؤ في الصفات السبع التي تُثبتها، وأهل السنة يطردونها في جميع الصفات، فمن أين التشبيه؟

إذا كان إثبات التواطؤ تشبيهًا فلزم من هذا أن تكونوا أيها الأشاعرة مشبهين، فقول هذا الأشعري المجنون إن هذا تشبيه يدل علىٰ عدم فهمه لعقيدته.

ثم يُقال: التشبيه الذي منعت منه الشريعة هو تشبيه الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، وأصل إدراك المسموعات ليس خاصًّا بالخالق، فقد أثبته للمخلوقين كما تقدم، ومثل ذلك في السمع والبصر وغيرها من الصفات الكثيرة.

قوله: (فالله جَلَّ وَعَلَا له صفات لائقة بكماله وجلاله والمخلوقات لهم صفات مناسبة لحالهم وكل هذا حق ثابت لا شك فيه، إلاّ أن صفة رب السموات والأرض أعلا وأكمل من أن تشبه صفات المخلوقين، فمن نفىٰ عن الله وصفًا أثبته لنفسه فقد جعل نفسه أعلم بالله من الله سبحانك هذا بهتان عظيم).

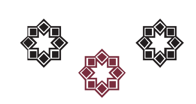
القاعدة التاسعة: من نفىٰ شيئًا أثبته الله لنفسه لازم فعله أن يزعم أنه أعلم من الله.

وذلك أنه تقدم بين يدي الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخالفهم في شرع الله وفيما يتعلق بالله سبحانه.

قوله: (ومن ظن أن صفة ربه تشبه شيئًا من صفة الخلق فهذا مجنون ضال ملحد لا عقل له يدخل في قوله: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ – ٩٨]. ومن يسوي ربّ العالمين بغيره فهو مجنون).

القاعدة العاشرة: أن تشبيه الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص الخالق كفر.

لأنه داخل في قوله تعالىٰ: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر.



قال -رحمه الله تعالى-:

ثمّ اعلموا أن المتكلمين الذين خاضوا في الكلام وجاءوا بأدلة يسمونها أدلة عقلية ركبوها في أقيسة منطقية قسموا صفات الله جَلَّ وَعَلَا إلىٰ ستة أقسام قالوا هناك صفة نفسية وصفة معنىٰ. وصفة معنوية وصفة فعلية وصفة سلبية وصفة جامعة.

أما الصفات الإضافية فقد جعلوها أمورًا اعتبارية لا وجود لها في الخارج وسببوا بذلك إشكالات عظيمة وضلالًا مبينًا، ثمّ إنا نبين لكم علىٰ تقسيم المتكلمين ما جاء في القرآن العظيم من وصف الخالق جَلَّ وَعَلَا بتلك الصفات ووصف المخلوقين بتلك الصفات وبيان القرآن العظيم لأن صفة خالق السموات والأرض حق وأن صفة المخلوقين حق، وأنه لا مناسبة بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق، فصفة الخالق لائقة بذاته وصفة المخلوق مناسبة لعجزه وافتقاره، وبين الصفة والصفة من المخالفة كمثل ما بين الذات والذات، أمّا هذا الكلام الذي يدرس في أقطار الدنيا اليوم في المسلمين فإن أغلب الذين يدرسونه إنما يثبتون من الصفات التي يسمونها صفات المعاني. سبع صفات فقط وتنكرون سواها من المعاني ويؤولونها، وصفة المعنىٰ عندهم في الاصطلاح ضابطها هي أنها ما دل علىٰ معنىٰ وجودي قائم بالذات، والذي اعترفوا به منها سبع صفات هي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام.



قوله: (**ثمّ اعلموا أن المتكلمين الذين خاضوا في الكلام وجاءوا بأدلة يسمونها أدلة عقلية ركبوها في أقيسة منطقية قسموا صفات الله** جَلَّ وَعَلَا **إلىٰ ستة أقسام قالوا هناك صفة نفسية**) هذه هي الصفة الأولىٰ وقد تقدم الكلام عليها، **وقوله:** (**وصفة معنىٰ**) هذه هي الصفة الثانية ويُقال: المعاني، **وقوله:** (**وصفة معنوية**) هذه هي الصفة الثالثة، **قوله:** (**وصفة فعلية**) وهذه هي الصفة الرابعة وهي الصفات الفعلية، **وقوله:** (**وصفة سلبية**) هذه هي الصفة الخامسة، **وقوله:** (**وصفة جامعة**) هذه هي الصفة السادسة.

قوله: (**أما الصفات الإضافية فقد جعلوها أمورًا اعتبارية لا وجود لها في الخارج**) أي هي في حقيقتها ليست صفةً، والصفات الفعلية هي عند الأشاعرة إضافية كما تقدم، **وقوله:** (**لا وجود لها في الخارج**) أي في خارج الأذهان، أي في الواقع، فكثيرًا ما يعبر المتكلمون بلفظ «**في الخارج**» أي في الواقع وخارج الأذهان. فيقولون: لا يوجد في الخارج وإنما يوجد في الأذهان. أي في العقول وفي التصور العقلي الذي لا حد له، أما الخارج ويُرادفه الواقع فيُراد به الواقع.

قوله: (**وسببوا بذلك إشكالات عظيمة وضلالًا مبينًا**).

القاعدة الحادية عشرة: أن المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم سببوا إشكالات عظيمة وفسادًا عظيمًا في الأمة. كما بيَّن هذا ابن تيمية في (الحموية) قال: وأفسدوا الدين ثم صاروا بعد ذلك حيارىٰ. وصدق -رحمه الله تعالىٰ- لذا تقدم كلمة ابن تيمية في المأمون، قال: لا أظن أن الله يغفر له، وفي بعض النقل عنه: لا أظن أن الله يغفل عن المأمون ... إلخ.

قوله: **(وبيان القرآن العظيم لأن صفة خالق السموات والأرض حق وأن صفة المخلوقين حق، وأنه لا مناسبة بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق).**

القاعدة الثانية عشرة: **وهي من أهم القواعد: أن ما أثبته الله لنفسه أو أثبته نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له من الأسماء والصفات فهي حق على حقيقتها.** وهذا يقتل المتكلمين كالأشاعرة قتلًا ولا يحتملونه، فهو حقيقة لا مجاز.

قوله: **(وبين الصفة والصفة من المخالفة كمثل ما بين الذات والذات).**

القاعدة الثالثة عشرة: **أن المغايرة بين صفات الخالق والمخلوق كالمغايرة بين ذات الخالق وذات المخلوق.**

القاعدة الرابعة عشرة: **أن القول في الصفات فرع عن القول في الذات.** وهذا يخنق المتكلمين خنقًا بجميع طوائفهم، لأن جميع المتكلمين يُثبتون الذات، فيُقال لهم: ألستم تُثبتون للخالق ذاتًا وللمخلوق ذاتًا؟ قالوا: بلىٰ. فيُقال: هل لزم من ذلك التشبيه؟ قالوا: كلا، بل للخالق ذات تليق به، وللمخلوق ذات تُناسبه.

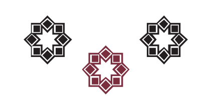
يُقال: كما تصورتم ذلك في الذات فتصوروه في الصفات. وقد ذكر هذه القاعدة الخطابي، والخطيب البغدادي، وشيخ الإسلام ابن تيمية في (التدمرية) وغيرها، ويُكررها كثيرًا -رحمه الله تعالىٰ- لأنها دليل قوي في إسقاط ما توهموه من الأدلة الكلامية.

قوله: **(أمّا هذا الكلام الذي يدرس في أقطار الدنيا اليوم في المسلمين فإن أغلب الذين يدرسونه إنما يثبتون من الصفات التي يسمونها صفات المعان)** يريد بهذا الأشاعرة، فهم أصحاب صفات المعاني وهو المعتقد الشائع، لكنه لم

يسمهم لحكمة -والله أعلم- قد يكون في مجمع عام وفيه أشاعرة يتألفهم، لكن المقصود أنه لم يسمهم لحكمة، وإلا قد سماهم في مواضع كثيرة من كتبه ورسائله ومحاضراته، لكن هذا يدل علىٰ أنه يريد الأشاعرة.

فإذن هم يُثبتون صفات المعاني سبع صفات، فالأشاعرة متفقون علىٰ إثبات سبع صفات من المعاني ومنهم من يزيد، هذا أولًا، وثانيًا هم متفقون علىٰ عدم إثبات شيء من الصفات الفعلية، هم وجميع المتكلمين كما تقدم بيانه.

قوله: **(وصفة المعنىٰ عندهم في الإصطلاح ضابطها هي أنها ما دل علىٰ معنىٰ وجودي قائم بالذات)** لاحظ قوله: **(معنىٰ وجودي)** لأنه سيأتي أن عندهم العدم، أي الصفات السلبية، أو ما يقتضي العدم كالصفات المعنوية.



قال -رحمه الله تعالى-:

ونفوا غير هذه الصفات من صفات المعاني التي سنبينها ونبين أدلتها من كتاب الله، وأنكر هذه المعاني السبع المعتزلة وأثبتوا أحكامها فقالوا: هو قادر بذاته سميع بذاته عليم بذاته حي بذاته، ولم يثبتوا قدرة ولا علمًا ولا حياة ولا سمعًا ولا بصرًا فرارًا منهم من تعدد القديم وهو مذهب كل العقلاء يعرفون ضلاله وتناقضه وأنه إذا لم يقم بالذات علم استحال أن تقول هي عالمة بلا علم وهو تناقض واضح بأوائل العقول فإذا عرفتم هذا فستتكلم علىٰ صفات المعاني التي أقروا بها فنقول:

١- وصفوا الله تعالىٰ بالقدرة وأثبتوا له القدرة والله جَلَّ وَعَلَا يقول في كتابه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠] ونحن نقطع أنه تعالىٰ متصف بصفة القدرة علىٰ الوجه اللائق بكماله وجلاله. وكذلك وصف بعض المخلوقين بالقدرة قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المائدة: ٣٤] فأسند القدرة لبعض الحوادث ونسبها إليهم ونحن نعلم أن كل ما في القرآن حق وأن للمولىٰ جَلَّ وَعَلَا قدرة حقيقية تليق بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين قدرة حقيقية مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم. وبين قدرة الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق وحسبك بونا بذلك.

٢، ٣- ووصف نفسه بالسمع والبصر في غير ما آية من كتابه قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، ووصف بعض الحوادث بالسمع والبصر، قال: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ

﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]. ونحن لا نشك أن ما في القرآن حق فلله جَلَّ وَعَلَا سمع وبصر حقيقيان لائقان بجلاله وكماله. كما أن للمخلوق سمعًا وبصرًا حقيقيين مناسبين لحاله من فشقره وفنائه وعجزه وبين سمع وبصر الخالق وسمع وبصر المخلوق كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

٤- ووصف نفسه بالحياة قال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ﴾ [غافر: ٦٥]. الآية. ووصف أيضًا بعض المخلوقين بالحياة قال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]. ونحن نقطع بأن لله جَلَّ وَعَلَا صفة حياة حقيقية لائقة بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين حياة مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم وبين صفة الخالق والمخلوق من المخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق. وذلك بون شاسع بين الخالق وخلقه.

٥- ووصف جَلَّ وَعَلَا نفسه بالإرادة قال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وصف بعض المخلوقين بالإرادة قال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٨]. ولا شك أن لله إرادة حقيقية لائقة بكماله وجلاله كما أن للمخلوقين إرادة مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم، وبين إرادة الخالق والمخلوق كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

٦- وصف نفسه جَلَّ وَعَلَا بالعلم قال: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٍۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾[الأعراف: ٧] ووصف بعض المخلوقين بالعلم قال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾ [يوسف: ٦٨]. ولا شك أن للخالق جَلَّ وَعَلَا علمًا حقيقيًا لائقًا بكماله وجلاله محيطًا بكل شيء. كما أن للمخلوقين علمًا مناسبًا لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم وبين علم الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

٧-ووصف نفسه جَلَّ وَعَلَا بالكلام. قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. ووصف بعض المخلوقين بالكلام قال: ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤]، ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [يس: ٦٥] ولا شك أنّ للخالق تعالىٰ كلامًا حقيقيًا لائقًا بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين كلامًا مناسبًا لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم وبين كلام الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

هذه صفات المعاني سمعتم ما في القرآن من وصف الخالق بها ووصف المخلوق ولا يخفىٰ علىٰ عاقل أنّ صفات الخالق حق. وأنّ صفات الخالق لائقة بجلاله وكماله، وصفات المخلوقين مناسبة لحالهم وبين الصفة والصفة كما بين الذات والذات، وسنبين مثل ذلك في الصفات التي يسمونها سلبية.



قوله: (**فرارًا منهم من تعدد القديم**) هذا زائد وليس موجودًا في الأصل الصوتي.

قوله: (**وأنكر هذه المعاني السبع المعتزلة وأثبتوا أحكامها فقالوا: هو قادر بذاته سميع بذاته عليم بذاته حي بذاته، ولم يثبتوا قدرة ولا علمًا ولا حياة ولا سمعًا ولا بصرًا فرارًا منهم من تعدد القديم وهو مذهب كل العقلاء يعرفون ضلاله وتناقضه وأنه إذا لم يقم بالذات علم استحال أن تقول هي عالمة بلا علم وهو تناقض واضح بأوائل العقول فإذا عرفتم هذا فستتكلم علىٰ صفات المعاني التي أقروا بها**) ومذهب المعتزلة أنهم يُثبتون الأسماء دون الصفات فيقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم ...إلخ، وبيَّن الشيخ الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- **أنهم وقعوا في خطأين:**

- **الخطأ الأول:** خالفوا كل العقلاء؛ وذلك أن العقلاء وأهل اللغة مجمعون علىٰ أن اسم السميع لا يُطلق إلا لمن قام به صفة السمع، وأن اسم البصير لا يُطلق إلا لمن قام به صفة البصر، فقولهم: سميع بلا سمع. معناه نفي للسمع، ومن كان سميعًا لا يكون سميعًا إلا إذا قامت به صفة السمع، وهكذا يُقال في البصر والكلام ...إلخ.
- **الخطأ الثاني:** أنهم تناقضوا من جهات:

- **الجهة الأولىٰ:** قلتم سميع ثم نفيتم السمع، وهذا تناقض.
- **الجهة الثانية:** إذا قيل لكم: لماذا نفيتم صفة السمع؟ قالوا: حتىٰ لا نُشبه الخالق بالمخلوق. فيقال: إذن يلزمكم أن تنفوا اسم السميع، لأن الله تسمىٰ بالسميع، فإن قلتم: نُثبت للخالق اسمًا يليق به، وللمخلوق اسمًا يليق به، فإذن هم علىٰ

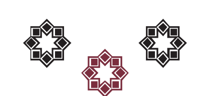
هذا أثبتوا الاسم لله ولم يلزم ذلك عندهم أن يقعوا في التشبيه، فكما تصوروا اسم السميع والبصير اسمًا يليق بالله وتصوروه للمخلوق وجعلوه غير مشابه لله سبحانه، فيُقال: كما تصورتم ذلك في الأسماء فتصوروه في الصفات.

ثم يُقال: هم قالوا: سميع بلا سمع. حتىٰ يُخالفوا الجهمية، فهم يُنكرون علىٰ الجهمية إنكارهم للأسماء، فيقال: ما أنكرتموه علىٰ الجهمية وقعتم فيه، لأن مقتضىٰ قولكم: سميع بلا سمع. نفي اسم السميع، فرجع مذهبكم إلىٰ مذهب الجهمية الذين ينفون الأسماء والصفات.

قوله: (ووصف نفسه بالسمع والبصر في غير ما آية من كتابه قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، **ووصف بعض الحوادث بالسمع والبصر، قال:** ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨] ...)

ذكر -رحمه الله تعالىٰ- آيات أثبت الله فيها لنفسه صفات وأثبتها للمخلوقين ولم يلزم من ذلك التشبيه، وهذا مثل صنيع شيخ الإسلام -رحمه الله تعالىٰ- في «التدمرية» وغيرها.

ثم ذكر آيات في الصفات السبع التي يُقر بها الأشاعرة، فيقول: ما أقررت به من صفات المعاني السبع، سيذكر آيات فيها أنها ثابتة للخالق والمخلوق، ثم يذكر آيات علىٰ غيرها من الصفات.



قال -رحمه الله تعالى-:

وضابط الصفة السلبية عند المتكلمين. نقول: هذا قياس عدم محض، والمراد بها أن تدل علىٰ سلب ما لا يليق بالله عن الله من غير أن تدل علىٰ معنىٰ وجودي قائم بالذات والذين قالوا هذا جعلوا الصفات السلبية خمسًا لا سادس لها وهي عندهم القدم والبقاء والمخالفة للخلق والوحدانية والغنىٰ المطلق الذي يسمونه القيام بالنفس الذي يعنون به الاستغناء عن المخصص والمحل.

فإذا عرفتم هذا فاعلموا أن القدم والبقاء اللذين وصف المتكلمون بهما الله جَلَّ وَعَلَا زاعمين أنه وصف بهما نفسه في قوله هو الأول والآخر قد وصف بهما المخلوق والقدم في الاصطلاح عندهم عبارة عن سلب العدم السابق إلا أن عندهم أخص من الأزل لأن الأزل عبارة عمّا لا افتتاح له سواءً كان وجوديًا كذات الله وصفاته أو عدميًا كإعدام ما سوىٰ الله لأن العدم السابق علىٰ العالم قبل وجوده لا أول له فهو أزلي ولا يقال فيه قديم والقدم عندهم عبارة عمّا لا أول له بشرط أن يكون وجوديًا كذات الله متصفة بصفات الكمال والجلال ونحن الآن نتكلم علىٰ ما وصفوا به الله جَلَّ وَعَلَا من القدم والبقاء وإن كان بعض العلماء كره وصفه جَلَّ وَعَلَا بالقدم كما يأتي. فالله جَلَّ وَعَلَا وصف بعض المخلوقين بالقدم قال: ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، ﴿أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦] ووصف بعضهم بالبقاء قال: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] ولا شك أن ما وصفوا به الله من هذه الصفات مخالف لما وصف به الخلق نحو ما تقدم.

أما الله جَلَّ وَعَلَا فلم يصف في كتابه نفسه بالقدم وبعض السلف كره وصفه بالقدم لأنه قد يطلق مع سبق العدم نحو ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، ﴿أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦] **وقد جاء فيه حديث بعض العلماء يقول هو يدل علىٰ وصفه بهذا، وبعضهم يقول لم يثبت وقد ذكر الحاكم في المستدرك في بعض الروايات القديم في أسمائه تعالىٰ وفي حديث دخول المسجد: « أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم».**

۞ ۞ ۞

قوله: (**وضابط الصفة السلبية عند المتكلمين. نقول: هذا قياس عدم محض، والمراد بها أن تدل علىٰ سلب ما لا يليق بالله عن الله من غير أن تدل علىٰ معنىٰ وجودي قائم بالذات**) سبق في المقدمات شرح هذا، فالصفات السلبية ليست أمرًا قائمًا بالذات، فإذن ليست شيئًا ثبوتيًا، وإنما الشيء الثبوتي عند الأشاعرة هي صفات المعاني السبع، لذلك سموا: الصفاتية. فإذا أطلق العلماء وقالوا: الصفاتية، فالمراد الأشاعرة في مقابل من ينفي الصفات من الجهمية والمعتزلة، فممن يدخل في الصفاتية الأشاعرة والماتريدية.

قوله: (**والذين قالوا هذا جعلوا الصفات السلبية خمسًا لا سادس**) خالف بعض الأشاعرة وقالوا: هي أكثر من خمس، كل ما يُنفىٰ عن الله فهو سلبي، وممن خالف في ذلك الباجوري في شرح «جوهرة التوحيد» والأمر في هذا سهل.

قوله: (**وهي عندهم القدم والبقاء والمخالفة للخلق والوحدانية والغنىٰ المطلق الذي يسمونه القيام بالنفس الذي يعنون به الاستغناء عن المخصص والمحل**)

قوله: (**الاستغناء عن المخصص والمحل**) نتج منه نفي العلو والعياذ بالله.

قوله: (**فإذا عرفتم هذا فاعلموا أن القدم والبقاء اللذين وصف المتكلمون بهما الله جَلَّ وَعَلَا زاعمين أنه وصف بهما نفسه في قوله هو الأول والآخر قد وصف بهما المخلوق والقدم في الاصطلاح عندهم عبارة عن سلب العدم السابق إلا أن عندهم أخص من الأزل لأن الأزل عبارة عمّا لا افتتاح له سواءً كان وجوديًا كذات الله وصفاته أو عدميًا كإعدام ما سوىٰ الله ...**) يريد أن يقول: هناك فرق بين القدم والأزل عند المتكلمين، الأزل: يدخل فيه حتىٰ من لم يكن موجودًا أي للعدم، أما القدم: فهو الوحيد الذي انفرد بالماضي، بخلاف الأزل يشمل هذا وغيره.

فإذن الأزل يشمل الوجودي وهو الله الذي لم يكن له، ويشمل أيضًا الأمر العدمي، أي عدم المخلوق في الماضي أزلي، فيصح أن تقول عند المتكلمين: إن المخلوقين معدومون في الماضي، وتقول: إن عدم المخلوقين في الماضي يعد أزليًا لكن لا تقول قديم، وهذا اصطلاح عند المتكلمين وهو غلط مخالف للكتاب والسنة وللغة كما سيأتي -إن شاء الله تعالىٰ-.

فإذن القدم عند المتكلمين لا أول له وهو أقدم شيء، لا سابق له في الزمان الماضي، وهذا خلاف اللغة وخلاف القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، والعرجون القديم قديم ويسبقه غيره، فإذن القديم في

اللغة يُقال علىٰ كل ما اتصف بالقدم ولو كان يوجد ما هو أقدم منه، لكنه وُصف بالقديم بالنظر لما بعده، فتقول: أنت قديم بالنسبة لولدك، فوصفك بالقدم بالنظر لمن جاء بعدك، وأبوك قديم بالنسبة إليك، فالقدم نسبي، وهو هكذا في اللغة وفي القرآن، وبيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ورد علىٰ المتكلمين هو وابن القيم وغيرهما في زعمهم أن القدم أخص صفات الله.

وإنما يُطلق أهل السنة القديم علىٰ الله من باب الإخبار كما بيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم؛ لأنه لم يصح حديث في إثبات القديم لله، وإنما جاء في الحديث الذي ذكر تسعة وتسعين اسمًا لكنه لا يصح، وهو في أحد الروايات التي رواها ابن ماجة، والحديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة كما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ-. فلا يصح حديث في تعداد تسعة وتسعين اسمًا.

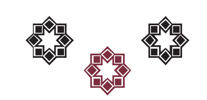
قوله: (فالله جَلَّ وَعَلَا **وصف بعض المخلوقين بالقدم قال:** ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، ﴿أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦]) والعجيب أن القرآن فيه إطلاق القدم علىٰ غير الله، ومع ذلك أبوا إلا أن يجعلوا لفظ القديم خاصًّا بالله.

قوله: (أما الله جَلَّ وَعَلَا **فلم يصف في كتابه نفسه بالقدم وبعض السلف كره وصفه بالقدم لأنه قد يطلق مع سبق العدم نحو** ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]) يُقال كما تقدم: ليس وصفًا وإنما من باب الإخبار.

قوله: (**وقد ذكر الحاكم في المستدرك في بعض الروايات القديم في أسمائه تعالىٰ**) **المفترض أن يُعزه لابن ماجة لأنه أرفع من الحاكم، وهو في حديث تسعة وتسعين اسمًا لكنه لا يصح كما تقدم.**

قوله: (**وفي حديث دخول المسجد: « أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم»**) لكن هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص لكنه لا يصح، لأن في إسناده عقبة بن مسلم وهو مجهول جهالة حال، ثم لو صحَّ فإطلاق القديم علىٰ السلطان من باب الإخبار.

وبعضهم أراد أن يقول: إن السلطان مخلوق هنا. وهذا فيه نظر؛ لأنه استُعيذ به، ففي مثل هذا لا يُستعاذ إلا بما هو صفة من صفات الله، وإنما وصف السلطان الذي هو صفة من صفاته بالقديم من باب الإخبار لا الصفات، وهذا علىٰ صحة الحديث، وإلا الحديث لا يصح.



قال -رحمه الله تعالى-:

أمّا الأولية والآخرية التي نص الله عليهما في قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٣] فقد وصف بعض المخلوقين أيضًا بالأولية والآخرية قال: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ﴾ [المرسلات: ١٦ – ١٧]، ولا شك أن ما وصف الله به نفسه من ذلك لائق بجلاله ﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: من الآية٣٢] وكماله كما أن للمخلوقين أولية وآخرية مناسبة لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم.

ووصف نفسه بأنه واحد قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] ووصف بعض المخلوقين بذلك قال: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [الرعد: ٤] ووصف نفسه بالغنىٰ قال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، ﴿إِن تَكْفُرُوٓا۟ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨]، ﴿فَكَفَرُوا۟ وَتَوَلَّوا۟ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٦] ووصف بعض المخلوقين بالغنىٰ قال: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ [النساء: ٦]، ﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور: ٣٢].

فهذه الصفات السلب جاء في القرآن وصف الخالق والمخلوق بها ولا شك أن ما وصف به الخالق منها لائق بكماله وجلاله وما وصف به المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره ثم نذهب إلىٰ الصفات السبع التي يسمونها المعنوية، والتحقيق ان عد الصفات السبع التي هي كونه تعالىٰ قادرًا ومريدًا وعالمًا وحيًا وسميعًا وبصيرًا ومتكلمًا لا وجه له لأنها في الحقيقة إنما هي كيفية الإتصاف بالمعاني السبع التي ذكرنا، ومن عدها من المتكلمين عدوها بناءً علىٰ ثبوت ما يسمونه الحال المعنوية التي يزعمون أنها واسطة ثبوتية لا معدومة ولا موجودة والتحقيق أن هذه خرافة وخيال.

وإن العقل الصحيح لا يجعل بين الشيء ونقيضه واسطة البتة، فكل ما ليس بموجود فهو معدوم قطعًا، وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعًا ولا واسطة البتة كما هو معروف عند العقلاء، فإذا كنا قد مثلنا لكنه قادرًا وحيًا ومريدًا وسميعًا وبصيرًا ومتكلمًا لما جاء في القرآن من وصف الخالق بذلك وما جاء في القرآن من وصف المخلوق بذلك وبينا أن صفة الخالق لائقة بكماله وجلاله وأن صفة المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره فلا داعي لأن ننفي وصف رب السموات والأرض عنه لا أن نشبهها بصفات المخلوقين بل يلزم أن نقر بوصف الله ونؤمن به في حال كوننا منزهين له عن مشابهة صفة المخلوقين، وهذه صفات الأفعال جاء في القرآن بكثرة وصف الخالق بها ووصف المخلوق ولا شك أن ما وصف به الخالق منها مخالف لما وصف به المخلوق كالمخالفة التي بين ذات الخالق وذات المخلوق، ومن ذلك أنه وصف نفسه جَلَّ وَعَلَا بصفة الفعل التي هي أنه يرزق خلقه قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٧ – ٥٨] ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [سبأ: ٣٩].

ووصف بعض المخلوقين بصفة الرزق قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]، ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ [النساء: ٥]، ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به منه المخلوق كمخالفة ذات الله لذات المخلوق.

ووصف نفسه جَلَّ وَعَلَا **بصفة الفعل الذي هو العمل قال:** ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]. **وصف المخلوقين بصفة الفعل التي هي العمل قال:** ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦]. **ولا شك أن ما وصف الله به المخلوق مخالف له كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق.**

وصف نفسه بأنه يعلّم خلقه: ﴿الرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ – ٤]، ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٣ – ٥]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]. **ووصف بعض خلقه بصفة الفعل التي هي التعليم أيضًا قال:** ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الجمعة: ٢] **وجمع المثالين في قوله:** ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤].

ووصف نفسه جَلَّ وَعَلَا **بأنه ينبّيء ووصف المخلوق بأنه ينبّيء. وجمع بين الفعل في الأمرين في قوله** جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣].

ولا شك أن ما وصف الله به نفسه من هذا الفعل مخالف لما وصف به منه العبد كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق ووصف نفسه بصفة الفعل الذي هو الإيتاء قال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣]. **ووصف المخلوقين بالفعل الذي هو الإيتاء قال:** ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به العبد من هذا الفعل كمخالفة ذاته لذاته ثم نتكلم علىٰ الصفات الجامعة كالعلو والعظم والكبر والملك والتكبر والجبروت والعزة والقوة وما جرىٰ مجرىٰ ذلك من الصفات الجامعة فنجد الله وصف نفسه بالعلو والكبر والعظم، قال في وصف نفسه بالعلو والعظم: ﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال في وصف نفسه بالعلو والكبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ووصف بعض المخلوقين بالعظم قال: ﴿فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣] ووصف بعض المخلوقين بالعلو قال: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٠].

ولا شك أن ما وصف الله به من هذه الصفات الجامعة كالعلو والكبر والعظم مناف لما وصف به المخلوق منها كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق فلا مناسبة بين ذات الخالق والمخلوق كما لا مناسبة بين صفة الخالق وصفة المخلوق.

ووصف نفسه بالملك قال: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ﴾ [الجمعة: ١]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ووصف بعض المخلوقين بالملك قال: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف: ٥٠]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

ولا شك أن لله جَلَّ وَعَلَا ملكًا حقيقيًا لائقًا بكماله وجلاله. كما أن للمخلوقين ملكًا مناسبًا لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم.

ووصف نفسه بأنه جبار متكبر قال: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] إلىٰ قوله: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]. ووصف بعض المخلوقين بأنه جبار متكبر قال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠]، ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥].

ولا شك أن ما وصف به الخالق من هذه الصفات مناف لما وصف به المخلوق كمنافاة ذات الخالق لذات المخلوق ووصف نفسه جَلَّ وَعَلَا بالعزة قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ [ص: ٩]. ووصف بعض المخلوقين بالعزة قال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]. وجمع المثالين في قوله ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

ولا شك أن ما وصف به الخالق من هذا الوصف مناف لما وصف به المخلوق كمخالفة ذات الخالق لذات المخلوق.

ووصف نفسه جَلَّ وَعَلَا بالقوة قال: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٧ – ٥٨]، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]. ووصف بعض المخلوقين بالقوة قال: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ

ﵟضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗاﵞ [الروم: ٥٤]. **وجمع بين المثالين في قوله:** ﵟفَأَمَّا عَادٞ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةًۖ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَﵞ [فصلت: ١٥].

ثم إننا نتكلم علىٰ الصفات التي اختلف فيها المتكلمون. هل هي صفات فعل أو صفات معنىٰ والتحقيق أنها صفات معان قائمة بذات الله جَلَّ وَعَلَا. كالرأفة والرحمة والحلم. فنجده جَلَّ وَعَلَا وصف نفسه بأنه رؤوف رحيم قال: ﵟإِنَّ رَبَّكُمۡ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٌﵞ [النحل: ٧] **ووصف بعض المخلوقين بذلك قال في وصف نبينا صلوات الله وسلامه عليه:** ﵟلَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞﵞ [التوبة: ١٢٨].

ووصف نفسه بالحلم قال: ﵟلَيُدۡخِلَنَّهُم مُّدۡخَلٗا يَرۡضَوۡنَهُۥۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٞﵞ [الحج: ٥٩]، ﵟوَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٞﵞ [البقرة: ٢٣٥]، ﵟ۞قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٞﵞ [البقرة: ٢٦٣] **ووصف بعض المخلوقين بالحلم قال:** ﵟفَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖﵞ [الصافات: ١٠١]، ﵟإِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞﵞ [التوبة: ١١٤].

ووصف نفسه بالمغفرة قال: ﵟإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌﵞ [البقرة: ١٧٣]، ﵟفَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُﵞ [البقرة: ٢٨٤]. **ووصف بعض المخلوقين بالمغفرة قال:** ﵟوَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِﵞ [الشورى: ٤٣]، ﵟ۞قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌﵞ [البقرة: ٢٦٣] **الآية**، ﵟقُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِﵞ [الجاثية: ١٤] . **ولا شك أن ما وصف به خالق السموات والأرض من هذه الصفات أنه حق لائق**

بكماله وجلاله لا يجوز أن ينفىٰ خوفًا من التشبيه بالخلق. وأن ما وصف به الخلق من هذه الصفات حق مناسب لحالهم وفنائهم وعجزهم وافتقارهم.

وعلىٰ كل حال فلا يجوز للإنسان أن يتنطّع إلىٰ وصف أثبته الله جَلَّ وَعَلَا لنفسه فينفي هذا الوصف عن الله متهجمًا علىٰ ربّ السموات والأرض، مدعيًا عليه أن هذا الوصف الذي تمدح به أنه لا يليق به وأنه هو ينفيه عنه ويأتيه بالكمال من كيسه الخاص فهذا جنون وهوس ولا يذهب إليه إلاّ من طمس الله بصائرهم.

۞ ۞ ۞

قوله: (ووصف نفسه بأنه واحد قال: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [البقرة: ١٦٣] **ووصف بعض المخلوقين بذلك قال:** ﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ﴾ [الرعد: ٤] **ووصف نفسه بالغنىٰ قال:** ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، ﴿إِن تَكۡفُرُوٓاْ أَنتُمۡ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨]، ﴿فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ﴾ [التغابن: ٦] **ووصف بعض المخلوقين بالغنىٰ قال:** ﴿وَمَن كَانَ غَنِيّٗا فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡ﴾ [النساء: ٦]، ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [النور: ٣٢]**)** وهذا من قوة استحضاره للقرآن -رحمه الله تعالىٰ- فيستحضر بارتجال آيات متشابهة فيما يُوصف بها الخالق ويُوصف بها المخلوق في غير صفات المعاني التي يُثبتها الأشاعرة.

قوله: (فهذه الصفات السلب جاء في القرآن وصف الخالق والمخلوق بها ولا شك أن ما وصف به الخالق منها لائق بكماله وجلاله وما وصف به المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره) لذلك لو تأملتم هذه الصفات، ذكر القدم

كما تقدم، ثم ذكر البقاء، وذكر الغنىٰ، لأن منها الاستغناء علىٰ ما تقدم بيانه، وهكذا، فهو إذن دلل علىٰ صفات السلوب عندهم.

إذن ينتج من هذا أن الشيخ الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- لا يُقر بصحة الصفات المعنوية حتىٰ في نفسها، لأنها ترجع إلىٰ الأحوال التي تقدم أنه لا وجود لها وإنما أحدثها أبو هاشم الجبائي.

قوله: (**وإن العقل الصحيح لا يجعل بين الشيء ونقيضه واسطة البتة، فكل ما ليس بموجود فهو معدوم قطعًا، وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعًا ولا واسطة البتة كما هو معروف عند العقلاء ...**) لأن الوجود والعدم نقيضان، والنقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان، فلابد أن أحدهما يرتفع والآخر يثبت، بخلاف الضدين، فإن الضدين لا يجتمعان لكنهما يرتفعان، كالسواد والبياض، فلا يكون الشيء أسود وأبيض، لكن قد لا يكون أسود ولا أبيض بأن يكون أحمر، فيرتفعان لكن لا يجتمعان.

قوله: (**وهذه صفات الأفعال جاء في القرآن بكثرة وصف الخالق بها ووصف المخلوق ولا شك أن ما وصف به الخالق منها مخالف لما وصف به المخلوق كالمخالفة التي بين ذات الخالق وذات المخلوق**) أؤكد أن الصفات الفعلية عند المتكلمين كالأشاعرة ليست بمعنىٰ الصفات الفعلية عند أهل السنة، فإنهم لا يُثبتون تجدد الأفعال بل يعدون هذا دليلًا علىٰ أنها مخلوقة وتعلقت بها الحوادث، والحوادث لا تتعلق إلا بالأجسام، والأجسام مخلوقة، ويعتمدون في ذلك علىٰ الدليل العقلي الفاسد: دليل الأعراض

وحدوث الأجسام. وأول من أحدث هذا الدليل الجعد بن درهم وتبعه الجهم بن صفوان، ثم تبنته المعتزلة، ثم شاع عند المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم.

وإنما يريدون بالصفات الفعلية ما تقدم من الصفات الإضافية، لذلك إذا رأوا صفة فعلية في القرآن أو السنة أجابوا عليها بأحد جوابين: إما بأنها مجاز، وقد جعلوا المجاز طاغوتًا في تأويل الأسماء والصفات، أو أرجعوها إلىٰ الإرادة.

وهم متناقضون لأنك إذا قلت لهم: لماذا أرجعتموها إلىٰ الإرادة؟ قالوا: كيف نقول إن الله يغضب؟ لو أثبتنا الغضب لله لشبهناه بالمخلوقين. فيقال: فإذن بماذا تفسرون الغضب؟ قالوا: إرادة الانتقام. فيُقال: أيضًا المخلوق عنده إرادة فبهذا وقعتم في التشبيه!

فلذلك ما فروا من شيء إلا ووقعوا فيما هو مثله أو أشد منه، كما بيَّنه ابن تيمية وابن القيم كثيرًا -رحمهم الله رحمة واسعة-.

قوله: (وجمع المثالين في قوله: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]**)** سبحان الله، فقوله: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ هذا إثبات العلم عند المخلوق، وقوله: ﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ هذا إثبات علم الله.

قوله: (ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به العبد من هذا الفعل كمخالفة ذاته لذاته ثم نتكلم علىٰ الصفات الجامعة كالعلو والعظم والكبر ...) فإذن انتهىٰ من الكلام علىٰ الصفات الفعلية، وسيتكلم عن الصفات الجامعة، وقد ذكر الصفات الجامعة أبو الحسن الأشعري، وأؤكد

أنها معنًى عام، وقد تقدم البحث في العلو عندهم، لأنه هنا معنىً عام فلا يلزم علو الذات، قد يكون علو الشأن وعلو القدر، أما علو الذات لأبي الحسن الأشعري تقدم أن كلامه محتمل لأن يكون تفويضًا ويحتمل أن يكون حقيقةً، ونقل عنه السجزي أنه قال: من قال إن الله في السماء فقد كفر.

قوله: (**قال في وصف نفسه بالعلو والعظم:** ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. **وقال في وصف نفسه بالعلو والكبر:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]، ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]) ينبغي أن يُعلم **أن العلو أقسام ثلاثة:**

١. علو القدر –ويُقال علو الشأن–.

٢. علو القهر.

٣. علو الذات.

والعلوان الأولان يُقر بهما كل الطوائف المخالفة، كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، وإنما يُخالفون في علو الذات، ذكر هذا ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية».

قوله: (**وجمع بين المثالين في قوله:** ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت: ١٥])

ففي هذه الآية إثبات القوة للخالق والمخلوق، ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] هذا للمخلوق، وقال في آخر الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ﴾ [فصلت: ١٥] هذه لله سبحانه.

قوله: (ثم إننا نتكلم علىٰ الصفات التي اختلف فيها المتكلمون. هل هي صفات فعل أو صفات معنىٰ، والتحقيق أنها صفات معان قائمة بذات الله جَلَّ وَعَلَا. كالرأفة والرحمة والحلم) يعني أراد المتكلمون أن يجعلوها صفات فعل، وتقدم أن صفات الفعل معناها الإضافية التي حقيقتها اعتبارية، ونتيجتها عدم إثبات صفة كما تقدم، فيُقرر أنها معنًىٰ وأنها وجود حقيقي.

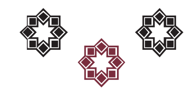
قوله: (وعلىٰ كل حال فلا يجوز للإنسان أن يتنطّع إلىٰ وصف أثبته الله جَلَّ وَعَلَا لنفسه فينفي هذا الوصف عن الله متهجمًا علىٰ ربّ السموات والأرض، مدعيًا عليه أن هذا الوصف الذي تمدح به أنه لا يليق به وأنه هو ينفيه عنه ويأتيه بالكمال من كيسه الخاص فهذا جنون وهوس).

القاعدة الخامسة عشرة: أن الله أثبت صفاته علىٰ وجه التمدُّح والكمال. فكل ما تقدم هو في التدليل علىٰ صفات المعاني والسلبية والجامعة والفعلية، وأثبت أنها في الخالق والمخلوق، وأنه لا يلزم من ذلك التشبيه، فكما يُقال في هذه الصفات يُقال في غيرها من الصفات.

القاعدة السادسة عشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر. وقد ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في «التدمرية» وغيرها، وهذه قاعدة مهمة وقوية وتنسف الأشاعرة وتجعلهم أضعف الطوائف، لأنهم أثبتوا صفات ونفوا أخرىٰ، ولا موجب لإثبات ما أثبتوا ولا نفي ما نفوا، بل ما أثبتوه ونفوه شيء واحد، فوقعوا في التناقض، وهذا التناقض موجود عند المعتزلة من وجه آخر كما تقدم، فنفوا الصفات حتىٰ لا يقعوا في التشبيه فأثبتوا الأسماء، وقالوا: هذه الأسماء خاصة بالله، وإثباتها لا يلزم منه التشبيه، بل تُثبت علىٰ وجه يليق به.

فيقال: كما قلتم ذلك في الأسماء فقولوه في الصفات، وهذا مثله يُقال للجهمية، نفوا الأسماء والصفات حتىٰ لا يقعوا في التشبيه وأثبتوا الذات، وقالوا: لله ذات تليق به وللمخلوق ذات تناسب حاله، فيقال: كما تصورتم ذلك في الذات، فتصوروه في الأسماء والصفات.

فاحمدوا الله يا أهل السنة علىٰ ظهور دينكم وعقيدتكم وأنها توافق العقل والنقل والواقع.





قال -رحمه الله تعالى-:

وسنضرب لكم لهذا مثلًا يتبين به الكل لأن مثلًا واحدًا من آيات الصفات ينسحب على الجميع إذ لا فرق بين الصفات لأن الموصوف بها واحد. وهو جَلَّ وَعَلَا **لا يشبهه شيء من خلقه في شيء من صفاته البتة. فهذه صفة الاستواء التي كثر فيها الخوض ونفاها كثير من الناس بفلسفة منطقية وأدلة جدلية ستتكلم في آخر البحث على وجوه إبطالها كلامًا يخص الذين درسوا المنطق والجدل ليتبين كيف استدل أولئك بالباطل وأبطلوا به الحق وأحقوا به الباطل. فهذه صفة الاستواء تجرأ الآلاف ممن يدّعون الإسلام وتفوهًا عن رب السموات والأرض بأدلة منطقية يركبون فيها قياسًا استثنائيًا مركبة من شرطية متصلة لزومية واستثنائية يستثنون فيه نقيض التالي ينتجون في زعمهم الباطل نقيض المقدم بناء على أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، فيقولون مثلًا لو كان مستويًا على عرشه لكان مشابهًا للخلق فينتجون، ليس مستويًا على العرش، وعظم هذا الإفتراء كما ترى.**

١- اعلموا أن هذه الصفة التي هي صفة الاستواء صفة كمال وجلال تمدح بها رب السموات والأرض والقرينة على أنها صفة كمال وجلال أن الله ما ذكرها في موضع من كتابه إلاّ مصحوبة بما يبهر العقول من صفات جلاله وكماله التي هي منها وسنضرب مثلًا لذلك بذكر الآيات: فأول سورة ذكر الله فيها صفة الاستواء حسب ترتيب المصحف سورة الأعراف قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. **فهل لأحد أن ينفي شيئًا من هذه الصفات الدالة على الجلال والكمال.**

٢- **الموضع الثاني في سورة يونس قال:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٣ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ۝٤ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٥ إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣ – ٦].

فهل لأحد أن ينفي شيئًا من هذه الصفات الدالة علىٰ هذا من الكمال والجلال.

٣- **الموضع الثالث في سورة الرعد في قوله** جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٣ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ [الرعد: ٣ – ٤].

وفي القراءة الأخرىٰ {وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}. فهل لأحد أن ينفي شيئًا من هذه الصفات الدالة علىٰ الجلال والكمال.

٤- **الموضع الرابع في سورة طه:** ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ

مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦ وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ۝٧ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ١ – ٨] . **فهل لأحد أن ينفي شيئًا من هذه الصفات الدالة علىٰ الجلال والكمال.**

٥- **الموضع الخامس في سورة الفرقان في قوله:** ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِهِۦۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨] . **فهل لأحد أن ينفي شيئًا من هذه الصفات الدالة علىٰ هذا من الكمال والجلال.**

٦- **الموضع السادس في سورة السجدة في قوله:** ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ ۝٣ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٤ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥ ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٦ ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ۝٩﴾ [السجدة: ٣ – ٩] **فهل لأحد أن ينفي شيئًا من هذه الصفات الدالة علىٰ هذا من الجلال والكمال.**

٧- **الموضع السابع في سورة الحديد في قوله تعالىٰ:** ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٣ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [الحديد: ٣ – ٤].

فالشاهد أن هذه الصفة التي يظن الجاهلون أنها صفة نقص ويتهجمون علىٰ رب السموات والأرض بأنه وصف نفسه صفة نقص ثم يسببون عن هذا أن ينفونها ويؤولوها مع أن الله جَلَّ وَعَلَا تمدح بها وجعلها من صفات الجلال والكمال مقرونة بما يبهر العقول من صفات الجلال والكمال هذا يدل علىٰ جهل وهوس من ينفي بعض صفات الله جَلَّ وَعَلَا بالتأويل.



وبعد أن انتهىٰ الشيخ -رحمه الله تعالىٰ- من هذا كله أراد أن يذكر مثالًا كثُر الخوض فيه، فقوله: (**وسنضرب لكم لهذا مثلًا يتبين به الكل لأن مثلًا واحدًا من آيات الصفات ينسحب علىٰ الجميع إذ لا فرق بين الصفات لأن الموصوف بها واحد. وهو جَلَّ وَعَلَا لا يشبهه شيء من خلقه في شيء من صفاته البتة. فهذه صفة الاستواء التي كثر فيها الخوض ونفاها كثير من الناس بفلسفة منطقية وأدلة جدلية ستتكلم في آخر البحث علىٰ وجوه إبطالها كلامًا يخص الذين درسوا المنطق والجدل ليتبين كيف استدل أولئك بالباطل وأبطلوا به الحق وأحقوا به الباطل. فهذه صفة الاستواء تجرأ الآلاف ممن يدّعون الإسلام وتفوهًا عن رب السموات والأرض بأدلة منطقية يركبون فيها قياسًا استثنائيًا مركبة من شرطية متصلة لزومية واستثنائية يستثنون فيه نقيض التالي ينتجون في زعمهم الباطل نقيض المقدم بناء علىٰ أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم فيقولون مثلًا لو كان مستويًا علىٰ عرشه لكان مشابهًا للخلق فينتجون، ليس مستويًا علىٰ العرش، وعظم هذا الإفتراء كما ترىٰ**) وهذه هي القاعدة:

القاعدة السابعة عشرة: أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر فيثبت جميعها علىٰ طريقة واحدة ومعنىٰ واحد.

لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقول مالك في الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول ...» هو مطرد في كل الصفات. ذكر هذا في شرح حديث النزول وغيره.

والعجيب أن صفة الاستواء قد كثُر الخوض فيها وكثُر إنكارها مع كثرة الأدلة في بيانها، ففي القرآن وحده ذُكرت صفة الاستواء في سبعة مواضع، ومن تأمل فعل المتكلمين رأىٰ العجب، تجد المعتزلة والأشاعرة الذين أوَّلوا الاستواء بالاستيلاء وهم بعد أبي الحسن وبعد الباقلاني يقولون: استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ.

فإذا قلت لهم: لماذا لم تُثبتوا الاستواء؟

قالوا: لأننا لو أثبتنا الاستواء بالله لشبهنا الله بالمخلوق.

فيُقال: إذن أنتم أثبتم الاستيلاء! فكما تصورتم استيلاءً لا يلزم منه التشبيه فتصوروه في الاستواء، هذا أولًا.

ثانيًا: يلزم علىٰ الاستيلاء المغالبة وأن هناك من أخذه من الله ثم أخذه الله منه، كما بيَّن هذا الدارمي في رده علىٰ الجهمية، وبيَّنه غيره من أئمة السنة.

هذا شيء من تناقضهم، والشيء الآخر: أن أبا الحسن الأشعري إلىٰ أبي بكر الباقلاني في كتابه (التمهيد) ردوا علىٰ من أوَّل الاستواء بمعنىٰ الاستيلاء، **وقالوا**: هذا قول المعتزلة، وشددوا في إنكاره، ثم بعد ذلك تجد الأشاعرة متوافرين

ومتتابعين علىٰ تفسير الاستواء بمعنىٰ الاستيلاء، ويعيبون علىٰ أهل السنة أنهم فعلوا ذلك.

لذلك يقول ابن تيمية في «الحموية» وفي غيرها في أكثر من موضع، قال: الأشاعرة كلما تأخروا فسدوا. وقال: والتأويلات التي بين أيدينا الآن هي تأويلات بشر التي أنكرها الدارمي عليه، وذكر فساد مذهب الأشاعرة وأنهم كلما تأخروا فسدوا ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية».

فلذلك مما يُسقط به الأشاعرة أن يُحاجوا بأقوال معظميهم وأئمتهم الذين يرونهم قدوة ويشيدون بهم.

قوله: **(سنتكلم في آخر البحث علىٰ وجوه إبطالها كلامًا يخص الذين درسوا المنطق والجدل ليتبين كيف استدل أولئك بالباطل وأبطلوا به الحق وأحقوا به الباطل)** نحمد الله أننا لسنا في حاجة لهذا، وقد أغنانا الله عنه بنور الوحي والهدىٰ والبرهان. فهو يقول: ذكرت هذا المبحث الكلامي لمصلحة، وهذه هي القاعدة:

القاعدة السابعة عشرة: **الأصل ألا تُذكر المباحث الكلامية والمنطقية لأنها محرمة، إلا لمصلحة راجحة. وقد ذكر نحوًا من هذا ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- كما في (مجموع الفتاوىٰ) وابن عبد البر كما تقدم.**

قوله: **(فهذه صفة الاستواء تجرأ الآلاف ممن يدّعون الإسلام وتفوهًا عن رب السموات والأرض)** ليس الآلاف بل قل: الملايين.

قوله: (بأدلة منطقية يركبون فيها قياسًا استثنائيًا مركبة من شرطية متصلة لزومية واستثنائية يستثنون فيه نقيض التالي ينتجون في زعمهم الباطل نقيض المقدم بناء علىٰ أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، فيقولون مثلًا لو كان مستويًا علىٰ عرشه لكان مشابهًا للخلق فينتجون، ليس مستويًا علىٰ العرش، وعظم هذا الإفتراء كما ترىٰ) يعني لو استوىٰ علىٰ العرش للزم من ذلك مشابهة الخلق، وهذا اللازم باطل فيلزم منه بطلان الملزوم، وهذه مقدمة خطأ لا يُسلم بها، وما بُني علىٰ باطل فهو باطل.

قوله: (اعلموا أن هذه الصفة التي هي صفة الاستواء صفة كمال وجلال تمدح بها رب السموات والأرض والقرينة علىٰ أنها صفة كمال وجلال أن الله ما ذكرها في موضع من كتابه إلاّ مصحوبة بما يبهر العقول من صفات جلاله وكماله التي هي منها وسنضرب مثلًا لذلك بذكر الآيات: فأول سورة ذكر الله فيها صفة الاستواء حسب ترتيب المصحف سورة الأعراف قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾[الأعراف: ٥٤]) هذا دليل آخر علىٰ أنها من صفات التمدح والكمال، وإلا الدليل الأصل أن الله نسبها وأضافها إلىٰ نفسه، ثم يُزاد علىٰ ذلك السياق الذي سيقت من أجله.

قوله: (فالشاهد أن هذه الصفة التي يظن الجاهلون أنها صفة نقص ويتهجمون علىٰ رب السموات والأرض بأنه وصف نفسه صفة نقص ثم يسببون عن هذا أن

ينفونها ويؤولوها مع أن الله جَلَّ وَعَلَا تمدح بها وجعلها من صفات الجلال والكمال مقرونة بما يبهر العقول من صفات الجلال والكمال هذا يدل علىٰ جهل وهوس من ينفي بعض صفات الله جَلَّ وَعَلَا بالتأويل) زعموا أنها نقصٌ ثم جعلوها سببًا لتأويلها، وهذه هي القاعدة:

القاعدة الثامنة عشرة: أن حقيقة التأويل الباطل نفيٌ، فمن تأوَّل صفة الاستواء فقد نفاها. وهكذا يُقال في بقية الصفات.





قال -رحمه الله تعالى-:

ثم اعلموا أن هذا الشيء الذي يقال له التأويل الذي فتن به الخلق وضل به الآلاف من هذه الأمة اعلموا أن التأويل يطلق مشتركًا بين ثلاث معان:

١. يطلق على ما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال وهذا هو معناه في القرآن نحو: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ٣٩] الآية ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ٥٣] ومعنى التأويل في الآيات المذكورة ما تؤول إليه حقيقة الأمر في ثاني حال.

٢. ويطلق التأويل بمعنى التفسير وهذا قول معروف كقول ابن جرير: «القول في تأويل قوله تعالى: كذا أي تفسيره».

٣. أمّا في اصطلاح الأصوليين فالتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح لدليل.

وصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه له عند علماء الأصول ثلاث حالات:

(أ) إمّا أن يصرفه عن ظاهره المتبادر منه لدليل صحيح من كتاب أو سنة وهذا النوع من التأويل صحيح مقبول لا نزاع فيه ومثال هذا النوع ما يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «الجار أحق بصقبه» فظاهر هذا الحديث ثبوت الشفعة للجار، وحمل هذا الحديث على الشريك المقاسم حمل للفظ على محتمل مرجوح غير ظاهر متبادر إلاّ أن حديث جابر الصحيح: «فإذا ضربت الحدود

وصرفت الطرق فلا شفعة » دل علىٰ أن المراد بالجار الذي هو أحق بصقبه خصوص الشريك المقاسم، فهذا النوع من صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لدليل واضح يجب الرجوع إليه من كتاب وسنة وهذا تأويل يسمىٰ تأويلًا صحيحًا وتأويلًا قريبًا ولا مانع منه إذا دل عليه النص.

(ب) الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقده المجتهد دليلًا وهو في نفس الأمر ليس بدليل فهذا يسمىٰ تأويلًا بعيدًا ويقال له فاسد ومثل له بعض العلماء بتأويل الإمام أبي حنيفة رحمه الله لفظ امرأة في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل» قالوا: حمل هذا علىٰ خصوص المكاتبة تأويل بعيد لأنه صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لأن أيّ في قوله « أيّ امرأة » صيغة عموم وأكدت صيغة العموم بما المزيدة للتوكيد فحمل هذا علىٰ صورة نادرة هي المكاتبة حمل للفظ علىٰ غير ظاهره لغير دليل جازم يجب الرجوع إليه.

(ج) أمّا حمل اللفظ علىٰ غير ظاهره لا لدليل: فهذا لا يسمىٰ تأويلًا في الاصطلاح بل يسمىٰ لعبًا لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن هذا تفسير غلاة الرافضة قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، قالوا: عائشة. ومن هذا النوع صرف آيات الصفات عن ظواهرها إلىٰ محتملات ما أنزل الله بها من سلطان كقولهم استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ فهذا لا يدخل في اسم التأويل لأنه لا دليل عليه البتة وإنما سمي في

اصطلاح أهل الأصول لعبًا. لأنه تلاعب بكتاب الله جَلَّوَعَلَا من غير دليل ولا مستند.

فهذا النوع لا يجوز لأنه تهجم علىٰ كلام رب العالمين والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهره المتبادر منه إلاّ بدليل يجب الرجوع إليه.

۞ ۞ ۞

قوله: **(ثم اعلموا أن هذا الشيء الذي يقال له التأويل الذي فتن به الخلق وضل به الآلاف من هذه الأمة اعلموا أن التأويل يطلق مشتركًا بين ثلاث معان)**
الموجود في الصوتي: « ... أن التأويل يُطلق في الاصطلاح».

وهذا فيه نظر، فإن التأويل في الاصطلاح يُطلق علىٰ المعنىٰ الثالث، فالتأويل له إطلاقات ثلاث: إطلاقان شرعيان وإطلاق ثالث اصطلاحي:

- **الإطلاق الأول الشرعي**: مآل الشيء.
- **الإطلاق الثاني الشرعي**: بمعنىٰ التفسير.
- **الإطلاق الثالث الاصطلاحي**: واصطلح عليه علماء الأصول والمتكلمون وغيرهم: فهو صرف الشيء من معناه الراجح إلىٰ المعنىٰ المرجوح لقرينة صحيحة، وإن كانت القرينة غير صحيحة فهو تأويل باطل.

فكأن المُفرغ تركه قصدًا، ولا يصح تصرفه.

وينبغي أن يُعلم أن التأويل يُطلق بمعنىٰ مآل الشيء، وما يؤول إليه وحقيقته، وهذا إطلاق قرآني، وسنة نبوية، **وهذا قسمان:**

- **القسم الأول:** إن كان خبرًا فتأويله وقوعه، فيوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ رأىٰ رؤيا، فلما وقعت أصبح هذا تأويلها، وأخبر الله بما يقع يوم القيامة من قيام الساعة والعذاب، فلما وقع كان تأويله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣].

- **القسم الثاني:** القيام بالطلب، فيأمر الله بشيء فقيامنا بأمره تأويله، فيأمرك أحد بشيء، فقيامك بهذا الأمر هو تأويله، أو أن ينهاك عن شيء، فانتهاؤك عن نهيه يسمىٰ تأويلًا، ويدل لذلك ما في الصحيحين من حديث عائشة قالت: كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك...**» يتأول القرآن. لما نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر]. فقالت: يتأول القرآن، أي يأتمر بأمر القرآن.

وقد تكلم عن التأويل وبسط الكلام فيه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في مواضع كثيرة منها «مقدمة أصول التفسير» وفي «التدمرية» وكما في «مجموع الفتاوىٰ» ولا يكاد يذكر مبحثًا في مناقشة المُؤوِّلة إلا ويأتي به، وسيأتي سبب ذكره لذلك، وابن القيم أطال الكلام في «الصواعق المرسلة» بكلام مفيد للغاية.

قوله: (ويطلق التأويل بمعنىٰ التفسير وهذا قول معروف كقول ابن جرير: « القول في تأويل قوله تعالىٰ: كذا أي تفسيره ») ومن أمثلة ذلك ما ثبت عند أحمد عن ابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» أي: التفسير.

ومن ذلك ما أخرج مسلم من حديث جابر قال: ورسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين أظهرنا يتأول القرآن. أي: يُفسره، كما بيَّنه ابن القيم في «**الصواعق المرسلة**» واستدل بحديث جابر، ولو قدر أن المصنف استدل بالأدلة كان أرفع من أن يستدل بكلام ابن جرير -رحمه الله تعالىٰ-.

قوله: (أما في اصطلاح الأصوليين فالتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلىٰ محتمل مرجوح لدليل) إذن المعنىٰ الثالث هو المعنىٰ الاصطلاحي الحادث، ليس معنىٰ كونه حادثًا أنه خطأ، بل هو استعمال صحيح إذا كانت القرينة صحيحة، فصرف الكلام من معناه الراجح إلىٰ المرجوح لقرينة إذا كانت القرينة صحيحة ليس خطأ، وإنما الخطأ أن يُفسر التأويل في الكتاب والسنة به.

فيقول المتكلمون في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] في الوقف قولان، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] هذا القول الأول وهو المحفوظ عن الصحابة، ثبت عند ابن جرير عن عائشة وابن عباس، والقول الثاني أن الوقف عند الراسخين، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] وهذا ثبت عن مجاهد، والقول الأول أصح لأنه ثابت عن الصحابة.

لكن المقصود أن كلا القولين ذكره أهل السنة، وقال ابن تيمية في (الجواب الصحيح): ولكل قول معنىً صحيح.

ويهمنا الآن قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] أي أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، واجتهد المتكلمون ان يُفسروا التأويل في القرآن كهذه الآية بالمعنىٰ الثالث حتىٰ يكون مدحًا للمؤولة، إذا كان الوقف عند الراسخين في العلم، أو يكون الوقف ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فيكون مدحًا للمفوضة، أي أن العلماء لا يعلمون شيئًا، فرجع مدحًا إلىٰ المُفوِّضة، وأن هذا التأويل لا يعلمه أهل العلم فإذن أصبح أهل العلم مفوضة.

وتفسير التأويل بالمعنىٰ الثالث الذي ينتج منه إما مدح المُفوِّضة عند الوقف عند قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أو مدح المُؤوِّلة في الوقف عند ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ التأويل بهذا المعنىٰ خطأ ودخيل ولا يصح أن يُفسر القرآن بالاصطلاحات الحادثة، وكثيرًا ما يُكرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكر هذا أيضًا في **(قاعدة في التوسل والوسيلة)** وذكر أنه من تحريف الكلم ، ومثله ابن القيم -رحمه الله تعالىٰ-.

قوله: (إمّا أن يصرفه عن ظاهره المتبادر منه لدليل صحيح من كتاب أو سنة وهذا النوع من التأويل صحيح مقبول لا نزاع فيه) هذا صحيح لا نزاع فيه، والنزاع في أن يُفسر التأويل في الكتاب والسنة به، أما هو في نفسه فمعناه صحيح إذا استُعمل استعمالًا صحيحًا.

قوله: (**ومثال هذا النوع ما يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «الجار أحق بصقبه» فظاهر هذا الحديث ثبوت الشفعة للجار، وحمل هذا الحديث علىٰ الشريك المقاسم**) أي: ليس الجار الذي هو جانب بيتك، وإنما المراد بالجار هنا المشارك لك في المال، كأن يشترك اثنان في أرض اشتراكًا شائعًا، هذا هو المراد بالجار، فلفظ الجار يُوهم أنه من كان جانب بيتك فتكون له الشفعة وهذا ظاهر الحديث، لكن بأدلة أخرىٰ كما في تفسير رواية حديث جابر في الحديث نفسه قال: «فإذا ضُربت الحدود، وشُق الطرق فلا شفعة». فدل علىٰ أن المراد المشارك علىٰ وجه الشيوع.

قوله: (**الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء ...**) الثاني من التأويل الذي قرينته غير صحيحة، وجعل الذي قرينته غير صحيحة قسمين: قسم محتمل، وقسم غير محتمل.

قوله: (**الثاني هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقده المجتهد دليلًا وهو في نفس الأمر ليس بدليل فهذا يسمىٰ تأويلًا بعيدًا**) قوله: (**بعيدًا**) الموجود في الصوتي: (**باردًا**)، لكنه سيُكرر بعده بما يدل علىٰ أنه أيضًا بعيد، فهو بارد بعيد، وهو فاسد لأن قرينته فاسدة، وما بني علىٰ باطل فهو باطل.

قوله: (**ومثل له بعض العلماء بتأويل الإمام أبي حنيفة رحمه الله لفظ امرأة في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل» قالوا: حمل هذا علىٰ خصوص المكاتبة تأويل بعيد لأنه صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر**) قالوا المرأة هنا أي: المكاتبة، وهي الأمة التي تريد أن تعتق نفسها بالمكاتبة.

قوله: (**لأن أيّ في قوله« أيّ امرأة » صيغة عموم وأكدت صيغة العموم بما المزيدة للتوكيد فحمل هذا علىٰ صورة نادرة هي المكاتبة حمل للفظ علىٰ غير ظاهره لغير دليل جازم يجب الرجوع إليه**) فـ«أيما» أي: عام، ثم أُكدت بـ(ما) التي تفيد العموم، فهذا تأويل خطأ لكن محتمل.

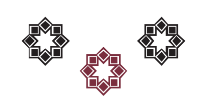
قوله: (**أمّا حمل اللفظ علىٰ غير ظاهره لا لدليل: فهذا لا يسمىٰ تأويلًا في الاصطلاح بل يسمىٰ لعبًا**) لا يوجد دليل أي لا يحتمل البتة.

قوله: (**ومن هذا تفسير غلاة الرافضة قوله تعالىٰ:** ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، **قالوا: عائشة. ومن هذا النوع صرف آيات الصفات عن ظواهرها إلىٰ محتملات ما أنزل الله بها من سلطان كقولهم استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ**) هذا -والله أعلم- يحتاج إلىٰ تأمل، وكلام المصنف يتناقض مع ما سيأتي، فإن قيل إن دلالة النصوص علىٰ صفات الله من باب الظاهر كما يذكر المصنف، فينبغي أن يكون تأويلًا خطأ لكن من النوع الذي قبله، كتأويل أبي حنيفة، لأن القرينة خطأ، أما إن قيل إن دلالة النصوص علىٰ الصفات قطعية فهو كما ذكر المصنف، والظاهر أن يُقال كالتالي: النظر إلىٰ ذات النص من باب الظاهر، أما النظر إلىٰ تكاثر الأدلة والسياق والسابق واللاحق في إثبات الصفة يجعلها من باب القطعي، لذا ذكر السبكي في فتاواه، والسيوطي في فتاواه، قاعدة لغوية مهمة، وهي: أن اللفظ إذا تكرر ذكره في القرآن أو غيره علىٰ معنىٰ، فهو محمول علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز. ويؤكد هذا إجماع العلماء علىٰ أن أسماء الله علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز، حكىٰ الإجماع ابن عبد البر.

إذن بالنظر إلىٰ ذات الصفة وذات الدليل المعين فهي من باب الظاهر، لكن بالنظر إلىٰ الأدلة الأخرىٰ وتكاثر الأدلة في إثبات شيء فيكون من باب القطع، وهذا شبيه بخبر الآحاد، فهو في أصله عند الجمهور يفيد الظن، أي غلبة الظن، لكن إذا احتفت به القرائن فهو عند العلماء الأربعة يفيد اليقين والقطع، وقد حقق هذا ابن تيمية في «دفع الاعتراضات المصرية» و«مقدمة في أصول التفسير» ونقل كلامه ابن حجر في «النكت علىٰ ابن الصلاح» وأقره، بل حكىٰ أبو إسحاق الإسفراييني -مع أنه أشعري- الإجماع علىٰ أن الحديث إذا أخرجه البخاري ومسلم فهو يفيد القطع واليقين؛ لأنها قرينة.

قوله: (**فهذا النوع لا يجوز لأنه تهجم علىٰ كلام رب العالمين والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهره المتبادر منه إلاّ بدليل يجب الرجوع إليه**) إذن عبَّر بالظاهر، إن كان ظاهرًا فلا يُجعل من قسم تفسير البقرة بعائشة عند الرافضة -عليهم لعائن الله- وإنما يُجعل من القسم الذي قبله كفعل أبي حنيفة، وإن كان قطعيًّا فيُجعل كتفسير الرافضة للبقرة بعائشة -عليهم لعائن الله-.

والصواب في هذا ما تقدم ذكره، أنه بالنظر ذاته يُقال ظاهر، وبالنظر إلىٰ مجموع الأدلة والقرائن المتصلة والمنفصلة يُقال إنه قطعي ويقيني.



قال -رحمه الله تعالى-:

وكل هذا الشر فاسمعوا أيها الإخوان نصيحة مشفق إنما جاء من مسألة وهي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفة من صفات الكمال أثنىٰ الله بها علىٰ نفسه كنزوله إلىٰ السماء الدنيا في ثلث الليل الأخير كاستوائه علىٰ عرشه وكمجيئه يوم القيامة وغير ذلك من صفات الجلال والكمال أول ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه الصفة تشبه صفة الخلق فيكون قلبه متنجسًا بأقذار التشبيه لا يقدّر الله حق قدره ولا يعظم الله حق عظمته حيث يسبق إلىٰ ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيكون فيها أولًا نجس القلب متقذّر بأقذار التشبيه فيدعو شؤم هذا التشبيه إلىٰ أن ينفي صفة الخالق جَلَّ وَعَلَا عنه بادعاء أنّها تشبه صفات المخلوقين، فيكون فيها أولًا مشبّهًا وثانيًا معطّلًا ضلًا ابتداءً وانتهاءً، متهجمًا علىٰ ربّ العالمين ينفي صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق.

واعلموا أنّ هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم وهي أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا سيما لو مشينا علىٰ فرضهم الباطل أن ظاهر آيات الصفات الكفر فالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يؤول الاستواء (بالإستيلاء) ولم يؤول شيئًا من هذه التأويلات ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ بيانها لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة.

فالحاصل أنه يجب علىٰ كل مسلم أن يعتقد هذا الإعتقاد الذي يحل جميع الشبه ويجيب عن جميع الأسئلة وهو أن الإنسان إذا سمع وصفًا وصف به خالق السموات والأرض نفسه أو وصفه به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امتلأ صدره من التعظيم فيجزم بأن ذلك الوصف بالغ من غايات الكمال والشرف والعلو ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين.

فيكون القلب منزهًا معظمًا له جَلَّ وَعَلَا غير متنجس بأقذار التشبيه فتكون أرض قلبه قابلة للإيمان والتصديق بصفات الله التي تمدح بها أو أثنىٰ عليه بها نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ غرار: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، والشر كل الشر في عدم تعظيم الله وأن يسبق في ذهن الإنسان أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق فيضطر المسكين أن ينفي صفة الخالق بهذه الدعوىٰ الكاذبة.

ولا بد في هذا المقام من نقط يتنبه إليها طالب العلم:

أولًا: أن يعلم طالب العلم أنّ جميع الصفات من باب واحد إذ لا فرق بينها البتة لأن الموصوف بها واحد وهو جَلَّ وَعَلَا لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة، فكما أنكم أثبتم له سمعًا وبصرًا لائقين بجلاله لا يشبهان شيئًا من أسماع الحوادث وأبصارهم، فكذلك يلزم أن تجروا هذا بعينه في صفة الاستواء والنزول والمجيء إلىٰ غير ذلك من صفات الجلال والكمال التي أثنىٰ الله بها علىٰ نفسه.

واعلموا أنّ ربّ السموات والأرض يستحيل عقلًا أن يصف نفسه بما يلزمه محذور أو يلزمه محال أو يؤدي إلىٰ نقص. كل ذلك مستحيل عقلًا. فإنّ الله لا

يصف نفسه إلاّ بوصف بالغ من الشرف والعلو والكمال ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين على حد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: أن يعلموا أنّ الصفات والذات من باب واحد فكما أننا نثبت ذات الله جَلَّ وَعَلَا إثبات وجود وإيمان لا إثبات كيفية مكيفة فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات وإيمان ووجود لا إثبات كيفية وتحديد.

واعلموا أنّ آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المشابهة وهذا من جهة غلط ومن جهة قد يسوغ كما يثبته الإمام مالك بن أنس. أمّا المعاني فهي معروفة عند العرب كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة ».

كذلك يقال في النزول: النزول غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة، واطرده في جميع الصفات لأن هذه الصفات معروفة عند العرب إلاّ أن ما وصف به خالق السموات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئًا من صفات المخلوقين كما أن ذات الخالق جَلَّ وَعَلَا حق والمخلوقون لهم ذوات وذات الخالق جَلَّ وَعَلَا أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين.

فعلى كل حال الشر كل الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق وتنجيس القلب بقذر التشبيه فالإنسان المسلم إذا سمع صفة وصف بها الله أول ما يجب عليه أن يعتقد أنّ تلك الصفة بالغة من الجلال والكمال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينها وبين صفات المخلوقين فيكون أرض قلبه طيّبة طاهرة قابلة للإيمان بالصفات على أساس التنزيه على نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وهنا سؤال لا بدّ من تحقيقه لطالب العلم، أولًا: اعلموا أنّ المقرر في الأصول أنّ الكلام إن دلّ علىٰ معنىٰ لا يحتمل غيره فهو المسمىٰ نصًا كقوله مثلًا: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين: إمّا أن يكون أظهر في أحد الإحتمالين من الآخر وإمّا أن يتساوىٰ بينهما فإن كان الإحتمال يتساوىٰ بينهما فهذا الذي يسمىٰ في الإصطلاح المجمل، كما لو قلت: (عدا اللصوص البارحة علىٰ عين زيد) فإنه يحتمل أن تكون عينه الباصرة عوروها أو عينه الجارية غوروها أو عين ذهبه وفضته سرقوها فهذا مجمل.

وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلاّ بدليل علىٰ التفصيل. أمّا إذا كان نصًا صريحًا فالنص يعمل به ولا يعدل عنه إلاّ بثبوت النسخ.

فإذا كان أظهر في أحد الإحتمالين فهو المسمّىٰ بالظاهر، ومقابله يسمّىٰ (محتملًا مرجوحًا) والظاهر يجب الحمل عليه إلاّ لدليل صارف عنه كما لو قلت: رأيت أسدًا فهذا مثلًا ظاهر في الحيوان المفترس، محتمل في الرجل الشجاع، وإذًا فنقول: فالظاهر المتبادر من آيات الصفات من نحو قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]. وما جرىٰ مجرىٰ ذلك، هل نقول الظاهر المتبادر من هذه الصفة هو مشابهة الخلق، حتىٰ يجب علينا أن نقول ونصرف اللفظ عن ظاهره؟ أو ظاهرها المتبادر منها تنزيه ربّ السموات والأرض حتىٰ يجب علينا أن نقره علىٰ الظاهر من التنزيه؟

الجواب: أن كل وصف أسند إلىٰ ربّ السموات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنزيه الكامل عن مشابهة الخلق فإقراره عن ظاهره هو الحق

وهو تنزيه ربّ السموات والأرض عن مشابهة الخلق في شيء من صفاته فهل ينكر عاقل أن المتبادر للأذهان السليمة أنّ الخالق ينافي المخلوق في ذاته وسائر صفاته لا والله لا يعارض في هذا إلاّ مكابر.

۞ ۞ ۞

قوله: (وكل هذا الشر فاسمعوا أيها الإخوان نصيحة مشفق إنما جاء من مسألة وهي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه ...).

القاعدة التاسعة عشرة: أن سبب التأويل الفاسد لأسماء الله وصفاته توهُّم التشبيه عند القلوب الفاسدة.

ثم لو دُقق لوجد أنه ما من رجل أوَّل إلا وقد شبَّه، ولا رجل شبَّه إلا وقد عطَّل، كما بيَّن هذا ابن القيم في (النونية) وفي غير ما موضع، وكذلك ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ-، فمن قال: لا أُثبت الاستواء حتىٰ لا أُشبه بالمخلوقين، فقد وقع في التشبيه، فما من معطل إلا وقد شبَّه، وما من مشبِّه إلا وقد عطَّل، فنتج من ذلك تعطيل الصفة.

فلذلك إذا تأملت هذا فهي أمور ثلاثة لا ينفك عنها المُؤوِّلة، إما أن يقعوا في التشبيه أو التعطيل، ولنضرب مثلاً بالجهمية، فهم يقولون: لو أثبتنا اسم السميع وصفة السمع لوقعنا في التشبيه بالمخلوقات.

فإذن هم شبهوا فنتج من ذلك التعطيل، ثم خرجوا بنتيجة وهي أن ينفوا عن الله الأسماء والصفات، فوقعوا فيما هو أشد، وهو أنهم شبهوا الله بالمعدومات؛ لأن ما ليس له اسم ولا صفة فهو معدوم، ففروا من التشبيه بالموجود فوقعوا فيما هو أشد وهو التشبيه بالمعدومات، كما بيَّن ذلك ابن تيمية في شرح حديث النزول، وكذلك ابن القيم في (النونية) وغيرها.

ومثل ذلك قُل في المعتزلة، فلما وقع في نفوسهم التشبيه بإثبات الصفة، شبهوا، ففروا من ذلك فوقعوا في التعطيل.

قوله: **(فيكون فيها أولًا نجس القلب متقذّر بأقذار التشبيه فيدعو شؤم هذا التشبيه إلىٰ أن ينفي صفة الخالق** جَلَّ وَعَلَا **عنه بادعاء أنّها تشبه صفات المخلوقين، فيكون فيها أولًا مشبّهًا وثانيًا معطّلًا ضالًا ابتداءً وانتهاءً، متهجمًا علىٰ ربّ العالمين ينفي صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق).**

القاعدة العشرون: **كل متؤول متهجم علىٰ الله بأن نفىٰ ما أثبته الله لنفسه، وألصق به النقص.**

قوله: **(واعلموا أنّ هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم وهي أن النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا سيما لو مشينا علىٰ فرضهم الباطل أن ظاهر آيات الصفات الكفر)** هل تصدق أنه بلغ الحال بالأشاعرة أن يقولوا: إن ظواهر القرآن كفر. انظر كيف خدعهم الشيطان إلىٰ أن وصل بهم إلىٰ هذا الحد!

قالوا: إن العامي إذا قرأ القرآن ففهمه على ظاهره وقع في الكفر؛ لأنه سيُثبت لله الاستواء والعلو ...إلخ، وهذا كفر!

قوله: (فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يؤول الاستواء (بالإستيلاء) ولم يؤول شيئًا من هذه التأويلات ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى بيانها لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة).

القاعدة الواحدة والعشرون: تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع في حق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومقتضى ذلك أن التأويل لو كان مرادًا لبيَّنه.

القاعدة الثانية والعشرون: إثبات الأسماء والصفات على طريقة السلف تحل جميع الإشكالات، بخلاف طريقة المتكلمين؛ لذا أصبحوا حيارى في آخر أمرهم، كما هو الحال في الرازي والشهرستاني، والغزالي، وأمثالهم.

قوله: (واعلموا أنّ ربّ السموات والأرض يستحيل عقلًا أن يصف نفسه بما يلزمه محذور أو يلزمه محال أو يؤدي إلى نقص) محال: أي ممتنع، فالله سبحانه منزه عن الممتنعات، كاجتماع النقيضين أو الضدين.

قوله: (واعلموا أنّ آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المشابهة وهذا من جهة غلط ومن جهة قد يسوغ كما يثبته الإمام مالك بن أنس).

القاعدة الثالثة والعشرون: أن أسماء الله وصفاته من المحكمات لا من المتشابهات بإجماع السلف، حكى الإجماع ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» وابن القيم كما في «الصواعق المرسلة».

لـذلك لا يـدخل في قولـه تعـالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] أما المُؤوِّلة والمفوضة فيفسرون آيات الصفات بهذا، أما أهل السنة فيجعلونها من النوع المحكم لا المتشابه، **وقوله: (وهذا من جهة غلط ومن جهة قد يسوغ كما يثبته الإمام مالك بن أنس)** هذا فيه نظر، فقد قرر محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- أن أسماء الله وصفاته من جهة متشابهة ومن جهة محكمة، وهذا فيه نظر، وذلك أنه قال: إن للصفة كيفية ومعنىٰ، والكيف مجهول والمعنىٰ معلوم بالرجوع إلىٰ لغة العرب.

فقال: جهلُنا بالكيفية يجعلها من المتشابه، وهذا غلط وخلاف إجماع السلف، نحن لسنا مأمورين بالمغيبات وبكيفيات المغيبات، لكننا مأمورون بالمعاني، والمعاني محكمة، لذلك هذا التفصيل من الشيخ غلط ومخالف لإجماع السلف.

وقد رأيت بعض المعاصرين يُقرر مثل هذا وقد يكون تأثر به أو بغير، لكن هذا غلط، فهي من المحكمات مطلقًا؛ لأن البحث في المعنىٰ لا في الكيفية، وإلا علىٰ هذا ستقول: كل أدلة اليوم الآخر متشابهة، وهي ليست كذلك بل كلها محكمة.

قوله: (وهنا سؤال لا بدّ من تحقيقه لطالب العلم، أولًا: اعلموا أنّ المقرر في الأصول أنّ الكلام ...) بحث مسألة أصولية لغوية، وهو: أن الألفاظ نوعان:

- **النوع الأول:** الصريح الذي لا يحتمل إلا معنًىٰ واحدًا، ويُقال له: نص أو صريح، وهكذا.

- **النوع الثاني**: الذي يحتمل أكثر من معنًىٰ، **وهو قسمان**:

- **القسم الأول**: أن يكون الاحتمال علىٰ وجه التساوي، فيُقال له: مجمل، ولمعرفة المراد منه يُبحث عن مرجح خارجي.
- **القسم الثاني**: أن يكون أحد الاحتمالات أرجح، فيُقال له: ظاهر، ويُعمل بهذا الظاهر.

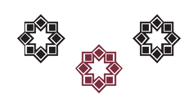
قوله: (**أولًا: اعلموا أنّ المقرر في الأصول**) الموجود في الصوتي: «اعلموا أن اللفظ».

قوله: (**فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين: إمّا أن يكون أظهر في أحد الإحتمالين من الآخر وإمّا أن يتساوىٰ بينهما فإن كان الإحتمال يتساوىٰ بينهما فهذا الذي يسمىٰ في الإصطلاح المجمل، كما لو قلت: (عدا اللصوص البارحة علىٰ عين زيد) فإنه يحتمل أن تكون عينه الباصرة عوروها أو عينه الجارية غوروها أو عين ذهبه وفضته سرقوها فهذا مجمل**) لأن العين يحتمل أكثر من معنًىٰ علىٰ وجه التساوي.

قوله: (**وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلاّ بدليل علىٰ التفصيل. أمّا إذا كان نصًا صريحًا فالنص يعمل به ولا يعدل عنه إلاّ بثبوت النسخ**) أما النص الصريح فلا يُعدل عنه إلا بالنسخ، والأصل أن يُعمل به.

قوله: (**فإذا كان أظهر في أحد الإحتمالين فهو المسمّىٰ بالظاهر، ومقابله يسمّىٰ «محتملًا مرجوحًا»**) إذن تذكر قاعدة التأويل عند الاصطلاح، وهو صرف المعنىٰ الراجح إلىٰ المرجوح لقرينة صحيحة يُسمَّىٰ تأويلًا، فالمعنىٰ الراجح يسمىٰ ظاهرًا، والمرجوح يسمىٰ مؤولًا.

قوله: (**الجواب: أن كل وصف أسند إلىٰ ربّ السموات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنزيه الكامل عن مشابهة الخلق ...**) يُقال: هذا صحيح، يُعبر بالظاهر للنظر لذات النص، أما بالنظر للأدلة المتصلة والمنفصلة والكثيرة يُقال: مقطوع به، علىٰ ما تقدم تفصيله.



قال -رحمه الله تعالى-:

ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا نحب أن نذكر كلمة قصيرة لجماعة قرءوا في المنطق والكلام وظنوا نفي بعض الصفات من أدلة كلامية كالذي يقول مثلًا: لو كان مستويًا علىٰ العرش لكان مشابهًا للحوادث لكنه غير مشابه للحوادث ينتج فهو غير مستوٍ علىٰ العرش هذه النتيجة الباطلة تضاد سبع آيات من المحكم المنزل ولكننا الآن نقول في مثل هذا علىٰ طريق المناظرة والجدل المعروف عند المتكلمين. نقول: هذا قياس استثنىٰ فيه نقيض التالي فأنتج منه نقيض المقدم حسب ما يراه مقيم هذا الدليل ونحن نقول: إنه تقرر عند عامة النظار أن القياس الإستثنائي المركب من شرطية متصلة لزومية يتوجه عليه القدح من ثلاث جهات:

١. يتوجه عليه من جهة استثنائيته.

٢. ويتوجه عليه من جهة شرطيته إذا كان الربط بين المقدم والتالي ليس بصحيح.

٣. ويتوجه عليه القدح من جهتهما معًا.

وهذه القضية كاذبةُ الشرطية فالربط بين مقدمها وتاليها كاذب كذبًا بحتًا ولذا جاءت نتيجتها مخالفة لسبع آيات.

وإيضاحه أن نقول: قولكم لو كان مستويًا علىٰ العرش لكان مشابهًا للحوادث هذا الربط بين لو واللام كاذب كاذب هو مستوٍ علىٰ عرشه كما قال من غير مشابهة للحوادث كما أن سائر صفاته واقعة كما قال من غير مشابهة للخلق ولا يلزم من استوائه علىٰ عرشه كما قال أن يشبه شيئًا من المخلوقين في صفاتهم البتة

بل استواؤه صفة من صفاته وجميع صفاته منّزهة عن مشابهة الخلق كما أن ذاته منزهة عن مشابهة ذوات الخلق ويطرد هذا في مثل هذا، وعلىٰ كل حال فالجواب عن شيء واحد من هذا يطرد في الكل.

وآخر ما نختتم به هذه المقالة أنّا نوصيكم بتقوىٰ الله وأن تلتزموا بثلاث آيات من كتاب الله:

- الأولىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] فتنزهوا ربّ السموات والأرض عن مشابهة الخلق.
- الثانية: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فتؤمنوا بصفات الجلال والكمال الثابتة بالكتاب والسنة علىٰ أساس التنزيه كما جاء ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾.
- الثالثة: أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل وهذا نصّ الله عليه في سورة (طه) حيث قال: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] فقوله: ﴿يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ فعل مضارع والفعل الصناعي الذي يسمىٰ بالفعل المضارع وفعل الأمر والفعل الماضي ينحل عند النحويين عن مصدر وزمن كما قال ابن مالك في الخلاصة: المصدر اسم ما سوىٰ الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن. وقد حرر علماء البلاغة في مبحث الإستعارة التبعية أنه ينحل عن مصدر وزمن ونسبة فالمصدر كامن في مفهومه إجماعًا فيحيطون في مفهومها (الإحاطة) فيتسلط النفي علىٰ المصدر الكامن في الفعل فيكون معه كالنكرة المبنية علىٰ الفتح فيصير المعنىٰ

لا إحاطة للعلم البشري برب السموات والأرض، فينفي جنس أنواع الإحاطة عن كيفيتها فالإحاطة المسندة للعلم منفية عن ربّ العالمين.

فلا يشكل عليكم بعد هذا صفة نزول ولا مجيء ولا صفة يد ولا أصابع ولا عجب ولا ضحك. لأن هذه الصفات كلها من باب واحد فما وصف الله به نفسه منها فهو حق وهو لائق بكماله وجلاله لا يشبه شيئًا من صفات أوضحه الله في كلمتين ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ تنزيه بلا تعطيل، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إيمان بلا تمثيل.

فيجب من أول الآية وهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ التنزيه الكامل الذي ليس فيه تعطيل ويلزم من قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الإيمان بجميع الصفات الذي ليس فيه تمثيل) فأول الآية تنزيه وآخرها إيمان ومن عمل بالتنزيه الذي في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ والإيمان الذي في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وقطع النظر عن إدراك الكنه والكيفية المنصوص في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] خرج سالمًا.

وقد ذكرت لكم مرارًا أني أقول: هذه الأسس الثلاثة التي ركزنا عليها البحث وهي:

١. تنزيه الله عن مشابهة الخلق.

٢. والإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنة وعدم التعرض لنفيها وعدم التهجّم علىٰ الله بنفي ما أثبته لنفسه.

٣. وقطع الطمع عن إدراك الكيفية.

لو (متّم يا إخوان) وأنتم علىٰ هذا المعتقد، أترون الله يوم القيامة يقول لكم لم نزهتموني عن مشابهة الخلق ويلومكم علىٰ ذلك لا وكلا والله لا يلومكم علىٰ ذلك، أترون أنه يلومكم علىٰ أنكم آمنتم بصفاته وصدقتموه فيما أثنىٰ به علىٰ نفسه ويقول لكم لم أثبتم لي ما أثبته لنفسي أو أثبته لي رسولي؟

لا والله لا يلومكم علىٰ ذلك ولا يأتيكم عاقبة سيئة من ذلك، كذلك لا يلومكم الله يوم القيامة ويقول لكم: لم قطعتم الطمع عن إدراك الكيفية ولم تحددوني بكيفية مدركة.

ثم إنا نقول: لو تنطّع متنطّع. وقال: نحن لا ندرك كيفية (نزول) منزهة عن نزول الخلق ولا ندرك كيفية (يد) منزهة عن أيدي الخلق ولا ندرك كيفية (استواء) منزهة عن استواءات الخلق فبينوا لنا كيفية معقولة منزهة تدركها عقولنا.

فنقول: أولًا هذا السؤال الذي قال فيه مالك بن أنس: «والسؤال عن هذا بدعة» ولكن نجيب ونقول أعرف أيها المتنطّع السائل الضال كيفية الذات المقدسة الكريمة المتصفة بصفة النزول وصفة اليد وصفة الاستواء وصفة السمع والبصر والقدرة والإرادة والعلم فلا بد أن يقول: لا، فنقول: معرفة كيفية الصفة متوقفة علىٰ معرفة كيفية الذات إذ الصفات تختلف اختلاف موصوفاتها ونضرب مثلًا ولله المثل الأعلىٰ. فإن الأمثال لا تضرب لله ولكن الأخرويات لا مانع منها كما جاء بها القرآن فنقول مثلًا كما قال العلامة ابن القيم رحمه الله لفظة (رأس) الراء والهمزة والسين راس هذه الكلمة أضفها إلىٰ المال وأضفها إلىٰ الوادي وأضفها إلىٰ الجبل

فانظر ما صار من الإختلاف بين هذه المعاني بحسب هذه الإضافات وهذا مخلوق ضعيف مسكين فما بالك بالبون الشاسع الذي بين صفة الخالق جَلَّ وَعَلَا وصفة المخلوق.



قوله: **(ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا نحب أن نذكر كلمة قصيرة لجماعة قرءوا في المنطق والكلام وظنوا نفي بعض الصفات من أدلة كلامية ...)** ذكر خطابًا مختصرًا لأصحاب علم الكلام والمنطق، يُناقشهم في قواعدهم في كلام سريع مختصر؛ لأن بعضهم قد يكون متلطخًا بهذا العلم حتىٰ عظم في قلبه فصار لا يقتنع إلا أن يُخاطب بلغته، وهذا كالذي يُشير –والله أعلم– إلىٰ أن العلامة محمد الأمين –رحمه الله تعالىٰ– كان في مكان يوجد فيه من هؤلاء الأشاعرة والمتكلمين ومن تأثر بهم، لذلك لم يصرح باسم الأشاعرة، فهذا يؤكد –والله أعلم– أن في المجلس من هو منهم ومتأثر بهذا، فتألَّفهم بأن لم يذكر اسم الأشاعرة حتىٰ لا ينفروا، ثم خاطبهم بلغتهم.

وهذا الخطاب الذي سيذكره الشيخ بدهي سهل ولا ينبغي أن يُنشغل به لوضوحه، فإنك لو قرأت –وأرجوك ألا تقرأ لكن لو ابتُليت وقرأت– في كلامهم تضحك وتبكي، تضحك لسهولته ولسخفهم، ثم تبكي كيف أن خلقًا كثيرًا ضلوا بمثل هذا.

فالمقصود أنه -رحمه الله تعالىٰ- خاطبهم بهذه اللغة لعلَّ الله أن يهدي بعضهم، وإلا لو كانت قلوب المتأثرين بالمنطق والكلام مملوءة ومنورة بنور الكتاب والسنة ما احتاج أن يُخاطبوا بهذه اللغة.

قوله: (**كالذي يقول مثلًا: لو كان مستويًا علىٰ العرش لكان مشابهًا للحوادث لكنه غير مشابه للحوادث ينتج فهو غير مستوٍ علىٰ العرش هذه النتيجة الباطلة تضاد سبع آيات من المحكم المنزل ...**) وهذا كافٍ في إسقاطها، فقاعدة ينتج منها ما يخالف كتاب الله كافٍ للمسلمين عمومًا ولأهل الدين خصوصًا أن ينتهوا عن نتيجة هذه القاعدة، فالخطأ إما في القاعدة أو الخطأ في استعمال القاعدة، لكن قطعًا النتيجة خطأ.

قوله: (**نقول: هذا قياس استثنىٰ فيه نقيض التالي فأنتج منه نقيض المقدم حسب ...**) وهذا الكلام فيه سقط، وإكماله كالتالي: «هذا قياسٌ استثنائي، مركب من شرطية متصلة لزومية، استُثني فيه».

قوله: (**ونحن نقول: إنه تقرر عند عامة النظار**) النظار: أي المتكلمون.

قوله: (**١- يتوجه عليه من جهة استثنائيته. ٢- ويتوجه عليه من جهة شرطيته إذا كان الربط بين المقدم والتالي ليس بصحيح**) استثناؤه أيضًا يتوجه عليه القدح، وأيضًا كونه شرطًا يتوجه عليه القدح.

قوله: (**وعلىٰ كل حال فالجواب عن شيء واحد من هذا يطرد في الكل**) كما تقدم تقريره من أن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر، ولأن جميعها صفة لله وحده سبحانه.

قوله: (الثالثة: أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل).

القاعدة الرابعة والعشرون: إدراك كيفية الصفات ممتنع شرعًا وعقلًا. أما من جهة الشرع: فإننا لم نُخبر بها، وأما من جهة العقل: فكما لا نُدرك كيفية ذاته، كذلك لا نُدرك كيفية صفاته.

قوله: (حيث قال: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠])

قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ فعل في سياق النفي، والفعل يُعامَل معاملة النكرات، فيفيد العموم، ووجه ذلك: أن كل فعل يستكن فيه معنىٰ المصدر، فيرجع نفي الفعل والنهي عنه إلىٰ النفي والنهي عن نكرة، عن مصدر الذي هو نكرة، فلذلك تعامل الأفعال معاملة النكرات، فإذا كانت في سياق النفي أو النهي تفيد العموم.

والمصدر من حيث المعنىٰ يدل علىٰ الحدث غير مقترن بزمن، فقط يدل علىٰ الحدث، بخلاف الفعل، فهو يدل علىٰ حدث مقترن بزمن، وبخلاف اسم الفاعل، فهو يدل علىٰ الحدث المقترن بفاعله.

قوله: (فالمصدر كامن في مفهومه إجماعًا) أي كامن في مفهوم الفعل.

قوله: (فيحيطون في مفهومها (الإحاطة) فيتسلط النفي علىٰ المصدر الكامن في الفعل) أي قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ﴾. فيكون النفي متوجهًا إلىٰ الفعل الذي فيه المصدر.

قوله: (**فيكون معه كالنكرة المبنية علىٰ الفتح فيصير المعنىٰ لا إحاطة للعلم البشري برب السموات والأرض**) أي لا إحاطة، نكرة مبنية علىٰ الفتح.

قوله: (**فالإحاطة المسندة للعلم منفية عن ربّ العالمين**) أي للعلم بالكيفية.

قوله: (**وقطع النظر عن إدراك الكنه والكيفية المنصوص في قوله:** ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ **خرج سالمًا**) الموجود في الصوتي: «**وقطع النظر عن إدراك الكنه والحقيقة المنصوص**» هنا كتب المفرَّغ: (**والكيفية**) وما كتبه صحيح، لكن ينبغي عليه أن يكتب الكلام علىٰ ما هو عليه ويُبيِّن في الحاشية المعنىٰ، وإلا المراد حقيقة الكيفية، والكلام يفسر بعضه بعضًا، فقد تقدم كلامه الكثير علىٰ إثبات حقيقة المعنىٰ وأن الكيفية تُجهل.

قوله: (**ثم إنا نقول: لو تنطّع متنطّع. وقال: نحن لا ندرك كيفية (نزول) منزهة عن نزول الخلق ولا ندرك كيفية (يد) منزهة عن أيدي الخلق ...**) ذكّرني هذا بمناظرة حصلت بين حنبلي -أي سلفي- فالحنابلة إذا أطلقوا يراد بهم أحد اثنين، إما السلفيون، لأن أحمد اشتهر بمذهب أهل السنة فصارت تُنسب إليه العقيدة السلفية، أو الحنبلي القسيم للشافعية والمالكية ...إلخ.

فحصلت مناظرة بين حنبلي -أي سلفي- ومعتزلي، قال المعتزلي للحنبلي: ماذا تقول لله يوم القيامة إذا قال: يا عبدي، بماذا أثبت لي صفة الكلام؟ وكيف تجرأت أن تنسب لي صفة الكلام؟

فقال الحنبلي للمعتزلي: أقول له: ها أنت يا ربي تكلمني!

فالمقصود أن هؤلاء المتكلمين مهما أتوا بدليل عقلي أو شرعي، إن كان شرعيًا صحيحًا فهو حجة عليهم، وإن كان عقليًا فإن كان صريحًا فهو حجة عليهم، أو أنه خطأ، فاحمدوا الله علىٰ نعمة التوحيد والسنة.

لذلك قول القائل:

أنــــا حنبلــــي مــــا حييــــت ووصـــيتي للنــــاس أن يتحنبلــــوا

المراد -والله أعلم-: أنا سلفي، لا الحنابلة الذي هو قسيم الحنفية والمالكية والشافعية.

والحنابلة بالمعنىٰ الخاص -الذي هو قسيم الشافعية ...إلخ-اشتهروا بالاعتقاد السلفي تأثرًا بالإمام أحمد، وابن تيمية لما تكلم في بعض المواضع كما في مجموع الفتاوىٰ قال: وأهل البدع في غير الحنابلة أكثر منهم في الحنابلة. وهذا في الجملة، وأصحاب أحمد أحسن الناس اعتقادًا في الجملة تأثرًا بالإمام أحمد، لأنهم اشتهروا بالسنة.

حتىٰ ابن الجوزي لما سلك مسلك الجهمية أنكر عليه الحنابلة وشنعوا عليه، فابن الجوزي تأثر بشيخه المعتزلي ابن عقيل، فردوا عليه، وبيَّنوا خطأه، وهذا بخلاف بقية المذاهب.

ومن ذلك أن الخطيب البغدادي كان حنبليًا، وكان عنده نهمة للرواية، ويريد أن يروي عن أهل البدع حتىٰ يُكثر الرواية، فعاب عليه الحنابلة لاشتهار السلفية بينهم عابوا عليه مجالسة أهل البدع والرواية عنهم، فترك المذهب الحنبلي وانتقل إلىٰ الشافعية حتىٰ لا يُضيق عليه.

ويا ليته بقي حنبليًا على الاعتقاد السلفي، لأنه بعد ذلك وقع في اعتقاد الأشاعرة، ورد خبر الآحاد في العقائد، وغير ذلك.

وقد ذكر هذه القصة المعلمي -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «التنكيل».

قوله: **(ولكن نجيب ونقول أعرف)** الصواب: «اعرف» وليست بالقطع، لأنها فعل ثلاثي فتكون همزته همزة وصل، أو إن كان هنا سقط لحرف التاء وكانت الكلمة «أَعَرَفْتَ» فتكون كذلك.

قوله: **(فإن الأمثال لا تضرب لله ولكن الأخرويات لا مانع منها)** الظاهر -والله أعلم- أن بدل قوله: (الأخرويات) أن يُقال: «الأولويات» فهي في التسجيل غير واضحة، أي المراد: القياس الأولوي، فإن القياس الأولوي يُضرب لله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، واستدل شيخ الإمام أحمد في رده علىٰ الزنادقة والجهمية بقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢] وذكر هذا ابن تيمية وإجماع السلف علىٰ ذلك كما في (الأصفهانية) وغيرها.

قوله: **(كما قال العلامة ابن القيم رحمه الله لفظة (رأس) الراء والهمزة والسين راس هذه الكلمة أضفها إلىٰ المال وأضفها إلىٰ الوادي وأضفها إلىٰ الجبل فانظر ما صار من الإختلاف بين هذه المعاني بحسب هذه الإضافات وهذا مخلوق ضعيف مسكين فما بالك بالبون الشاسع الذي بين صفة الخالق** جَلَّ وَعَلَا **وصفة المخلوق)** وهذا صحيح، اللفظ الواحد لا يُقال الكلمة، الكلمة لغةً: هي الكلام الذي له معنىٰ، ﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وفي اصطلاح النحاة: اللفظ المركب المفيد بالوضع.

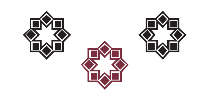
هذا الكلام، لو قالوا: واحده كلمة، كما يقول ابن مالك، هذا اصطلاح نحوي لا لغوي، أما الاصطلاح اللغوي للكلمة فقد تُطلق علىٰ الخطبة الكاملة، أما القول المفرد يُقال له لفظ، واللفظ هو القول المفرد.

فالمقصود أن لفظ رأس يختلف معناه باختلاف السابق واللاحق، وهذه قاعدة مهمة وهي القاعدة:

القاعدة الخامسة والعشرون: أن تفسير اللفظ بحسب السابق واللاحق لا يسمىٰ تأويلًا، بل هو الحقيقة.

ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في المجلد السادس من «مجموع الفتاوىٰ»، وذكرها شيخنا ابن عثيمين في «القواعد المثلىٰ» وذكر عليها أمثلة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] فأهل السنة قاطبة علىٰ أن المراد بالجنب في الآية أي: حق الله، إلا أبا عمر الطلمنكي، وقد أخطأ، وبيَّن الدارمي أن المراد حق الله، وهو الذي يدل علىٰ ذلك السياق، لأن الكافر يقول: يا حسرتىٰ علىٰ ما فرطت في جنب الله، لا يريد صفة الجنب وإنما يريد حق الله، فالذي فسر الجنب هنا بالحق هو السياق.

وتفسير الكلام بما يدل عليه السياق والسابق واللاحق ليس تأويلًا بل هو الحقيقة، بل يقول شيخ الإسلام: لا يوجد لفظ في لغة العرب إلا وله سياقه بسابقه ولاحقه وبالقرائن المتصلة والمنفصلة، وحمله علىٰ ذلك يسمىٰ حقيقة لا تأويلًا، وهذه من الفوائد المهمة في هذا الباب.



قال -رحمه الله تعالى-:

وختامًا يا إخواني نوصيكم وأنفسنا بتقوىٰ الله وأن تتمسكوا بهذه الكلمات الثلاث:

- أن تنزهوا ربكم عن مشابهة صفات الخلق.
- أن تؤمنوا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إيمانًا مبنيًا علىٰ أساس التنزيه علىٰ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].
- وتقطعوا الطمع في إدراك الكيفية لأن الله يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

ونريد أن نختم هذه المقالة بنقطتين: إحداهما أنه ينبغي للمؤمنين أن ينظروا في قوله تعالىٰ لليهود: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] فإنهم زادوا في هذا اللفظ المنزل نونًا فقالوا: حنطة فسمىٰ الله هذه الزيادة تبديلًا فقال في البقرة: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقال في الأعراف: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢].

وكذلك المؤولون للصفات قيل لهم استوىٰ، فزادوا لامًا، فقالوا: استولىٰ. فانظر ما أشبه لامهم هذه التي زادوها بنون اليهود والتي زادوها، ذكر هذا ابن القيم، الثانية: أنه ينبغي للمؤمنين أن يتأملوا آية من سورة الفرقان وهي قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]. ويتأملوا معها قوله تعالىٰ في سورة فاطر: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] فإن قوله في الفرقان: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾

بعد قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ يدل دلالة واضحة أن الله الذي وصف نفسه بالاستواء خبير بما يصف به نفسه لا تخفىٰ عليه الصفة اللائقة من غيرها ويفهم منه أن الذي ينفي عنه صفة الاستواء ليس بخبير.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده ورسوله محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام علىٰ المرسلين والحمد لله رب العالمين.



قوله: (ينبغي للمؤمنين أن ينظروا في قوله تعالىٰ لليهود: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] فإنهم زادوا في هذا اللفظ المنزل نونًا فقالوا: حنطة فسمىٰ الله هذه الزيادة تبديلًا فقال في البقرة: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]) قوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] أي: يا ربنا حط عنا خطايانا، فهم حرَّفوا ذلك إلىٰ: حنطة شعير، أعوذ بالله من مكابرات اليهود مع أن الله أراهم من الآيات العظام، وأبوا إلا المكابرة والجحد والعياذ بالله، وهذه هي القاعدة:

القاعدة السادسة والعشرون: سلف المُؤوِّلة والمحرِّفة هم اليهود، وقد ذم الله اليهود بذلك فيجب أخذ العبرة من ذلك.

أسأل الله الذي لا إله إلا هو بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ وبأنه ذو الجلال والإكرام أن يغفر للعلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله تعالىٰ- وأن يغفر لنا ولوالدينا وأحبابنا وأن يتقبل منا.

لو استمعتم إلىٰ كلامه الصوتي لوجدتم شيئًا زائدًا علىٰ العلم وهو الحرقة، فإنه والله يتكلم بحرقة شديدة وبحماسة فيها غَيْرَة السني علىٰ التوحيد والسنة، وينبغي للسني أن يكون ذا غيرة وحماسة علىٰ التوحيد والسنة، وبودي أن تسمعوا كلامه، وتجده في أول كلامه يؤصل، ثم لما بدأ يذكر الآيات التي فيها إطلاق الصفات التي تُطلق علىٰ الخالق والمخلوق، ثم بدأ يذكر ما بعد هذا صارت فيه حرارة السني وغيرة.

أسأل الله أن يغفر له، ويجمعنا وإياكم وإياه بالفردوس الأعلىٰ، إنه الرحمن الرحيم.

